أبعاد التغير في سياسات حزب الله تجاه الصراع مع إسرائيل

إيمان رجب(*)

لم تعد قضية الصراع مع إسرائيل بالنسبة لحزب الله، تتمتع بالأهمية ذاتها التي كانت تتمتع بها طوال الفترة السابقة على حرب يوليو ٢٠٠٦، سواء في التوجهات السياسية المعلنة للحزب، أو في سياساته الفعلية، فعلى سبيل المثال، لم يقم الحزب بأية عملية عسكرية في مواجهة إسرائيل منذ حرب ٢٠٠٦، ولم يساند الجيش اللبناني في معركة العديسة ٢٠١٠، وهذا التغير في سلوك حزب الله تجاه هذه القضية، قد يؤسس لتحول «هيكلي»، لا يقتصر على سلوكه، وإنما أيضًا قد يمتد لهويته، التي ظلت قضية مقاومة إسرائيل مكونًا رئيسًا فيها.

حيث ينتمي «حزب الله» إلى فئة الفاعلين من غير الدول المستندين لهوية، Identity Based Non-State Actor INSA[1]، وهم كيانات تستند في نشأتها إلى هوية محددة، تنعكس في هيكلهم التنظيمي ونشاطهم وسلوكهم، ويتمتعون بعدد من الصفات التي تختلف درجة توافرها من حال لأخرى، وهي استقلال هيكلهم التنظيمي عن هياكل الدولة التي يعملون فيها، وامتلاك موارد خاصة، وسياسة خارجية مستقلة عن سياسات الدولة التي ينتمون إليها، ويتمتعون بالقدرة على التأثير على المخرَجات السياسية داخل دولة واحدة أو أكثر، أو في البيئة الدولية، سواء عن قصد أو غير قصد، وسواء كان ذلك غاية لهم أو أحد أبعاد أنشطتهم. وبالتالي، تعد الهوية في هذا النوع من الفاعلين من غير الدول، هي أساس بقاء الفاعل ووجوده.

(*) باحثة في وحدة الدراسات الأمنية والاستراتيجية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

كما تتبنى هذه الدراسة تعريفًا مركَّبًا للهوية، يقوم على أنها «فهم محدد للدور وللتوقعات الخاصة بالذات وبالآخر»، وهي تتألف من مكونات تميز الفاعل عن غيره، وتحدد فهم الفاعل لدوره ولأدوار الآخرين، تجاه القضايا المختلفة التي يهتم بها، وتحدد كذلك مصالحه وأهدافه. وتضم هذه المكونات، مكونات مادية، خاصة بالموارد التي يمتلكها الفاعل، مثل القيادة، والسلاح، وشبكات الخدمات، والنطاق الجغرافي الذي يمارس فيه نفوذه، ومكونات غير مادية، خاصة بالمعتقدات المشتركة التي تجعل المنتمين للتنظيم الخاص بهذا الفاعل يتصرفون ككيان جماعي، مثل الانتماء لدين معين أو مذهب معين، أو أيديولوجية معينة.

وفي حالة حزب الله، فإن هويته كما استقرت طوال الفترة السابقة على حرب يوليو ٢٠٠٦، من واقع الوثائق الأساسية الخاصة به، والأدبيات التي أرَّخت لنشأته وتطوره، تتكون من مكونات مادية، تتألف من امتلاكه جناحًا مسلحًا، ممثلًا في المقاومة الإسلامية، ومن مناطق نفوذ خاصة به مستقلة عن الدولة، وشبكة موارد مستقلة عنها، وسياسة خارجية مستقلة، فهو فاعل متعدي الحدود. ومن مكونات غير مادية، تتألف من كونه فاعلًا دينيًا، يتخذ من الإسلام الشيعي مرتكَزًا له ولسلوكه، وله أدوار محددة، تتألف من دوره كفاعل «معارض» في النظام السياسي، يؤثر على سياسات الدولة، ومن دوره كحركة «مقاومة» تقاوم إسرائيل.

وكون المقاومة مكونًا رئيسًا في هوية حزب الله، يفسر ما ذهبت إليه الأدبيات التي اهتمت بتحليل سلوك هذا الحزب، والتي تعاملت مع هوية حزب الله كحركة مقاومة مسلحة، باعتبارها محددًا رئيسًا لسلوكه تجاه إسرائيل، وما يرتبط بذلك من تمسكه بالمواجهة المباشرة معها، بصرف النظر عن المتغيرات المادية المحيطة به، ولكن تغير سلوك حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل طوال الفترة التالية على حرب ٢٠٠٦، يقيد القدرة التفسيرية لتلك المقولات.

وفي هذا الإطار، تجادل هذه الدراسة بأن هناك حدودًا لتأثير هوية حزب الله على سلوكه، سواء التوجهات المعلَنة أو السياسات الفعلية، وأن هناك متغيرات

أخرىٰ، بخلاف الهوية، تؤثر علىٰ سلوك حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، وتجعل تأثير الهوية محدودًا، ويرتبط بقضايا محددة، وبمستوىٰ معين من التأثير[٢].

وتحلل هذه الدراسة سلوك حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، ومحددات هذا السلوك طوال الفترة التالية علىٰ حرب ٢٠٠٦، وحتىٰ استقالة حكومة نجيب ميقاتي في ٢٢ مارس ٢٠١٣[٣]، وذلك من خلال تحليل كيفي للتوجهات المعلنة لقيادة حزب الله، وتحليل السياسات الفعلية Policies له خلال الفترة الزمنية ذاتها، كما يتم الإعلان عنها رسميًا من قبل قيادات الحزب، وكما يتم توثيقها في التقارير الخاصة بالمجموعة الدولية للأزمات، والتي قامت بعمل ميداني مكثف خلال الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة.

إلىٰ جانب ذلك، قامت الباحثة بعمل ميداني في لبنان، بهدف مقابلة عدد من القيادات اللبنانية، خلال الفترة ١٦ - ١٩ أبريل ٢٠١٤، وشملت هذه القيادات السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، وحسن منيمنة، منسق عام التثقيف السياسي وإعداد الكوادر في تيار المستقبل، ووزير التربية السابق، في حكومة تصريف الأعمال، والنائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، وقبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، ومعن بَشُّور، الرئيس المؤسس للمنتدىٰ القومي العربي في لبنان.

وقبل تحليل أبعاد التحول في سياسات حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، تجدر الإشارة إلىٰ عدد من الملحوظات، تتعلق الملحوظة الأولىٰ بأن هوية حزب الله تكونت نتيجة التفاعل بين الجماعة الشيعية والمكونات الأخرىٰ الموجودة في لبنان، والذي تأثر بالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني الذي صاحَب نشأة الحزب منذ نهاية السبعينيات، كما تأثرت هوية حزب الله في تطورها بالتفاعل مع القوىٰ الأخرىٰ، وتحديدًا إسرائيل التي كانت

قد اجتاحت جنوب لبنان خلال الثمانينيات في أثناء فترة نشأة الحزب.

وبالتالي، واتساقًا مع ما ذهبت إليه المدرسة البنائية، فإن هوية حزب الله ليست هوية معطاة من الخارج، وتتأثر بنمط التفاعلات بين حزب الله والقوىٰ الأخرىٰ الموجودة في داخل لبنان، فضلًا عن التفاعلات بينه وبين القوىٰ الخارجية، وهذه التفاعلات أثرت علىٰ أهمية قضية الصراع مع إسرائيل بالنسبة للحزب.

وتتعلق الملحوظة الثانية بأن البعد «الوطني» أو «اللبناني» في هوية حزب الله، ظل يمثل إشكالية في تعريف الحزب لذاته ولعلاقته مع الدولة اللبنانية، ومن ثم لحجم الشرعية التي يتمتع بها في لبنان وفي المنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا، مثل: موقفه من النظام السياسي للدولة، وعلاقته بالجيش اللبناني، ومدىٰ التزامه بالخطوط الحمراء التي تضعها الدولة اللبنانية لحماية مصالحها. حيث يمتلك حزب الله رؤية محددة للنظام السياسي في لبنان، ويمتلك قوة عسكرية، وشبكة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي جعلته لا يحتاج الدولة اللبنانية، وجعلته بديلًا عن الدولة بالنسبة للطائفة الشيعية التي يمثلها والتي يوفر لها تلك الخدمات في مناطق عمله في الجنوب وغرب البقاع وبيروت، وجعلته كذلك بديلًا عن الجيش اللبناني في تأمين الضاحية الجنوبية، كما أن له سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الدولة اللبنانية تجاه عدد من القضايا، وأحيانًا تتعارض هذه السياسة مع سياسات الدولة اللبنانية.

وفي هذا السياق، يشير أحمد حمزة في كتابه عن حزب الله، إلىٰ أن الإمام محمد حسين فضل الله، الذي يعد الأبَ الروحيَّ لحزب الله، لم يلتزم بالهوية اللبنانية كإطار لعمل الحزب، وإنما بالولاء للشيعة الذي هو بطبيعته عابر للحدود[٤]، كما أن وضاح شرارة يرىٰ أن حزب الله هو «حركة خمينية لبنانية تنقاد لسياسات إقليمية ودولية»[٥]، وليس لسياسات «لبنانية».

إلىٰ جانب ذلك، استخدمت الرسالة المفتوحة للحزب التي تعد الوثيقة

الأساسية له، عبارات مثل: «أمة حزب الله»، و«أمة حزب الله في لبنان»، واعتبرت أن الحزب «ليس حزبًا تنظيميًا مغلقًا..، ولسنا إطارًا سياسيًا ضيقًا.. بل نحن أمة ترتبط مع المسلمين في جميع أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متين هو الإسلام». ولم تُشِرْ إلى كون هذا الحزب «لبنانيًا»[٦].

وهذا يشير إلى أن حزب الله لا يرى أن حدود عمله وعلاقاته وتأثيره، تقف عند حدود الدولة اللبنانية، وهو ما يؤكده نعيم قاسم، حيث يرى أن «للحزب مشروعًا متكاملًا ينطلق من رؤيته الإسلامية للعمل على الساحة اللبنانية، ويطل على قضايا المنطقة من منطلق ارتباطها بما يجري في لبنان، وبما تلقي عليه من تبعات بسبب إيمانه ومسؤوليته الشرعية»[٧].

وتعد هذه الإشكالية مهمة في تحليل سياسات حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل؛ لأن نمط علاقته بالدولة، وما إذا كان يعرِّف نفسه على أنه «فاعل لبناني» يؤثر بصورة كبيرة على درجة استقلاليته، وكذلك على مستقبله كفاعل من غير الدولة، وعلى سلوكه.

وقد ظلت هذه الإشكالية قائمة حتى بعد مشاركة حزب الله في الانتخابات البرلمانية في لبنان بعد اتفاق الطائف، وهذا ما يشير إليه حديث نعيم قاسم عندما سئل في مقابلة معه في يوليو ١٩٩٦، عن علاقة الحزب بلبنان، حيث أجاب بأنه: «إذا عرفنا الدولة اللبنانية بأنها مساحة الدولة وأفراد الشعب الذين عليها، فنحن جزء لا يتجزأ من هذه الدولة، نتمسك بأرضنا وحقوقنا فيها»[٨]، وهذا التعريف للدولة اللبنانية هو تعريف «مكاني» لا يضع في الاعتبار الولاء للدولة كرباط سياسي معها، ودون أن يرتب ذلك قيدًا على سياسات الحزب وأهدافه، وهو ما يجعل الحزب ندًّا منافسًا للدولة اللبنانية.

وتتعلق الملحوظة الثالثة بأن اهتمام هذه الورقة بهوية حزب الله، هو من حيث تأثيرها على سياسات الحزب الخارجية تجاه قضية الصراع مع إسرائيل،

وكيفية تأثرها بتفاعلات الحزب مع القوى الداخلية والخارجية، بصورة رئيسة، أكثر من اهتمامها بتتبع الأساس الديني لهوية الحزب، والتأصيل لها دينيًا في المعتقَد الشيعي.

أولاً- أهمية قضية الصراع مع إسرائيل بالنسبة إلى حزب الله:

ترجع أهمية قضية الصراع مع إسرائيل بالنسبة لحزب الله، إلى كونها إحدى القضايا الخارجية التي اعتمد عليها حزب الله كفاعل INSA، في تعزيز هويته داخليًا، أي في التنظيم الخاص بالحزب، وفي تعزيز علاقاته بالقوى اللبنانية على تنوعها، وفي تعزيز استقلاله عن الدولة اللبنانية، لا سيما من حيث طبيعة الموارد التي يمتلكها، خاصة ما يتعلق منها بامتلاكه جناحًا مسلحًا ممثلًا في «المقاومة الإسلامية»، فعلى سبيل المثال، لا يزال علم حزب الله يحمل شعار «المقاومة الإسلامية في لبنان». كما تظل قضية «مقاومة» إسرائيل، تمثل خيارًا «استراتيجيًا» على مستوى التوجهات المعلنة لحزب الله[٩]، حتى وإن لم تنعكس في السياسات الفعلية له. وهذا التصور تؤيده القوى اللبنانية المتحالفة معه في إطار تحالف (قوى ٨ آذار)، على اختلاف انتمائها السياسي[١٠].

شعار حزب الله اللبناني

إلى جانب ذلك يستخدم حزب الله قضية الصراع مع إسرائيل من أجل تعزيز دوره الإقليمي؛ نظرًا لكونه فاعلًا متعديَ الحدود، باعتباره القوة الوحيدة التي استطاعت أن تهزم إسرائيل في حرب ٢٠٠٦[١١]، واستطاعت أن تؤثر في العقيدة الدفاعية لإسرائيل[١٢].

ويعد الجناح المسلح لحزب الله، الممثل في «المقاومة الإسلامية في لبنان»، مكونًا رئيسًا في هوية حزب الله المركبة كما استقرت منذ نشأته في ١٩٨٢، وفي تمكينه من ممارسة دوره المقاوم لـ«المحتل» الإسرائيلي، وهو ما حرص على تضمينه في العلَم

الرئيس له، وكذلك في الهيكل التنظيمي للحزب، حيث يحوي أجهزة مسؤولة عن تنظيم عمل المقاومة، وذلك إلى جانب هياكل مسؤولة عن توفير الخدمات في مناطق عمل الحزب، حيث يتبع مجلسَ الشورى خمسةُ مجالسَ تنفيذية، هي: المجلس التنفيذي، والمكتب السياسي، والمجلس القضائي، ومجلس الجهاد[١٣]. كما يحوي حزب الله الجهاز الأمني - العسكري، ويتبع مباشرة مجلس الشورى وتحديدًا الأمين العام، ويحوي جهازين، هما جهاز المقاومة الإسلامية[١٤]، وقسم الأمن[١٥].

كما تعد فكرة «المقاومة» فكرة رئيسة في تعريف حزب الله لذاته، وللعالم ولعلاقته به، وتم صبغ هذه الفكرة بصبغة دينية مستقاة من الإسلام الشيعي الذي يمثل المرتكز الفكري للحزب، حيث يتعامل الحزب مع المقاومة على أنها مرادف لـ«الجهاد وللاستشهاد». وقد ميَّز نعيم قاسم في تأصيله للمقاومة في الفكر الإسلامي الشيعي، بين نوعين من الجهاد، يتمثل النوع الأول في الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس، ويتمثل النوع الثاني في الجهاد الأصغر، وله صورتان، هما: الجهاد الابتدائي أي الهجومي، والجهاد الدفاعي، سواء كان مسلحًا أو غير مسلح[١٦]. ويشير نعيم قاسم إلى أن الجهاد الابتدائي «ليس مطروحًا» في عقيدة حزب الله، بسبب «غياب الإمام المهدي الغائب والمنتظر»[١٧]، وهذا يعني أن حزب الله في الأصل غير مسموح له بأن يبادر بالهجوم على «العدو»، كما أن دوره الدفاعي يحدده الوليُّ الفقيه.

ويتطلب تحليلُ تأثير المكون المادي في هوية حزب الله، ممثلًا في امتلاك جناح مسلح، في سياسات الحزب الداخلية والخارجية - تحليلَ البعد الخارجي لهوية الحزب، ولمن يعد محتلًا تجب مقاومته والجهاد ضده. ويلاحظ تطور تعريف الحزب لـ«العدو» الذي تجب مقاومته، حيث نصت الرسالة المفتوحة، التي تعد أول إعلان رسمي عن وجود حزب الله في لبنان، على وجود نوعين من الأعداء: عدو داخلي، وعدو خارجي، يطرح كل منهما نوعًا مختلفًا من التهديدات والمخاطر للحزب.

ويلاحظ أن العدو الداخلي يتسم بأنه عدو «مؤقت»، ويطرح تهديدًا داخليًا لنفوذ الحزب في لبنان ولطموحه السياسي، وبالتالي قد يكون هذا العدو الداخلي أية قوة لبنانية. وخلال الثمانينيات من القرن العشرين كانت الكتائب اللبنانية، التي تتألف من المسيحيين المارونيين[١٨]، هي العدو للحزب، حيث اتهمها الحزب بتسهيل احتلال إسرائيل أجزاء من لبنان، وذلك في مقابل تسهيل وصولها للحكم، من خلال دعم إسرائيل وحلفائها لوصول بشير الجميِّل لمنصب رئيس الدولة بموجب انتخابات ٢٣ أغسطس ١٩٨٢، ثم أمين الجميِّل بموجب انتخابات ٢٣ سبتمبر ١٩٨٢[١٩].

ويمكن القول: إن المشكلة لم تكن في علاقة الكتائب بإسرائيل فقط، وإنما أيضًا في النفوذ السياسي للكتائب في داخل لبنان، والذي سعى حزب الله لتقليصه، خاصة أن هدف الحزب هو تقوية النفوذ السياسي للشيعة، من خلال تغيير صيغة الميثاق الوطني.

ويشير وضاح شرارة في تحليله لمرحلة الثمانينيات، إلى أن ما صوره الحزب خطرًا على وجوده، ارتبط بأية محاولة لتقوية الدولة اللبنانية، وتمتعها بالشرعية بين اللبنانيين، خاصة من قبل الموالين للحزب، وهو ما كان سيمثل خطرًا وجوديًا على الحزب[٢٠].

بينما يتمثل العدو «الخارجي» للحزب في أية دولة أجنبية تتبنى سياسات معادية للحزب بصورة مباشرة، أو داعمة لدولة عدو للحزب، أي إنه يمكن التمييز بين العدو الخارجي المباشر والعدو الخارجي غير المباشر بالنظر إلى نوع التهديد الذي يطرحه. فمن ناحية، نصت الرسالة المفتوحة لحزب الله، على أن ما يعبر عن العدو الخارجي غير المباشر للحزب هو فرنسا والولايات المتحدة، ويلاحظ أن تبرير الحزب لكون فرنسا عدوًا له، مرتبط بدعمها لنفوذ المسيحيين السياسي في لبنان، ولصيغة تقاسم السلطة التي أرساها الميثاق الوطني. كما أن

تصوير حزب الله واشنطن كعدو له، تأثر بصورة كبيرة بالخطاب الثوري الإيراني الذي كان سائدًا حينها، أكثر من كونه تعبيرًا عن خطر حقيقي مباشر مثلته واشنطن للحزب حينها، حيث نصت الرسالة المفتوحة على أن «الإمام الخميني أكد مراتٍ عديدة أن أمريكا هي سبب لكل مصائبنا»[٢١]. والحديث عن تأثر حزب الله بالخطاب الإيراني، لا ينفي تبني واشنطن سياسات داعمة لإسرائيل، فضلًا عن الدور الذي لعبته المخابرات الأمريكية في محاولة اغتيال السيد محمد حسين فضل الله في ٨ أغسطس ١٩٨٥[٢٢].

ومن ناحية ثانية، يتمثل العدو المباشر لحزب الله في «إسرائيل»، حيث تعد مصدر تهديد «حقيقي» للحزب، من حيث احتلالها الأرض اللبنانية في الفترة التي نشأ فيها الحزب، وتنفيذها العديد من عمليات الاغتيال والخطف لعناصر الحزب، فضلًا عن تبنيها هدفَ «سَحْق» حزب الله. وقد نصت الرسالة المفتوحة، على أن إسرائيل «عدو غاصب تجب محاربته حتى يعود الحق المغصوب إلى أهله»، وأكدت «استمرار الجهاد حتى جلاء الصَّهاينة عن المناطق المحتلة كمقدمة لإزالتهم من الوجود»، وكانت المناطق المحتلة حينها جنوب لبنان والبقاع الغربي، وبذلك اعتمد الحزب الحرب ضد إسرائيل، كوسيلة لاستعادة الأرض، ورفض حينها - كما نصت الرسالة - أي اتفاق مباشر يمكن أن يتم إبرامه بينه وإسرائيل، وكذلك أي اتفاق أبرمته أي من الدول العربية مع إسرائيل، وكذلك أية وساطة بينه وبين إسرائيل.

ويعد عددُ عمليات المقاومة التي نفذها حزب الله خلال فترة الثمانينيات ونوع الأهداف، مؤشرًا جيدًا على ما يعتبره الحزب عدوًا له، وقد شملت هذه العمليات، العمليات الاستشهادية وأَسْر الجنود، وحروب الشوارع[٢٣]. فمنذ نشأة الحزب استهدفت العمليات الاستشهادية التي نفذها في نوفمبر ١٩٨٢ وفي أكتوبر ١٩٨٣ مواقع عسكرية إسرائيلية في الطاير، بينما كان استهداف السفارة الأمريكية والمارينز الأمريكيين في أبريل وأكتوبر ١٩٨٣ على التوالي، ثم استهدف الحزب

ثكنة القوات الجوية الفرنسية في أكتوبر ١٩٨٣ من قبل حركة الجهاد الإسلامي التي هي حركة مستقلة عن حزب الله[٢٤]. وقد نفذ حزب الله خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩ ستَّ عمليات استشهادية ضد إسرائيل.

ويوضح الجدول التالي عدد العمليات التي نفذتها المقاومة الإسلامية التي تتبع حزب الله، خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤ ضد القوات الإسرائيلية. ويشير وضاح شرارة إلى أن هذه العمليات ظلت محدودة النطاق من حيث عدد الضحايا، والذي تراوح سنويًا بين ١٥ و٢٠ جنديًا إسرائيليًا، وهي عمليات لم تَستدع هجومًا واسع النطاق من جانب إسرائيل[٢٥].

جدول رقم (١)

عدد العمليات التي نفذها حزب الله ضد إسرائيل

(خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٤)

السنة	عدد العمليات
١٩٨٥-١٩٨٩	١٠٠
١٩٩٠-١٩٩٥	١٠٣٠
١٩٩٦-٢٠٠٠	٤٩٢٨
٢٠٠١-٢٠٠٤	١٦
الإجمالي	٦٠٧٤

المصدر: Ahmed Nizar Hamzeh, Op. Cit., p. 89

ويلاحظ أنه مع إبرام اتفاق الطائف في ١٩٨٩، تراجع حديث حزب الله تدريجيًا عن العدو الداخلي، وارتبط خطابه الرسمي بالحديث عن إسرائيل، وكيفية مواجهتها. كما يشير نعيم قاسم إلى أنه مع انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في مايو ٢٠٠٠، حمَّل حزب الله الدولة اللبنانية مسؤولية محاكمة العملاء من خلال القضاء اللبناني، والذين بلغ عددهم حوالي ٢٠ ألف عميل[٢٦].

- سياسة خارجية مستقلة تجاه إسرائيل:

اتساقًا مع كون حزب الله فاعلًا مستقلًا عن الدولة اللبنانية، من حيث جناحه المسلح، وموارده، ورؤيته لإسرائيل، اتبع الحزب منذ نشأته وحتى حرب يوليو ٢٠٠٦، استراتيجية مستقلة عن الدولة اللبنانية، في إدارة الصراع، وهي استراتيجية «السير في خطين»، هما: خط المقاومة دون الخضوع للمسار التفاوضي، وخط الدولة السياسي في متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الخاص بانسحاب إسرائيل الكامل من لبنان.

واتساقًا مع هذه الاستراتيجية، رفض حزب الله اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣، الذي وقّع بين إسرائيل والحكومة اللبنانية برعاية أمريكية، ويشير قاسم إلى أن رفض الحزب له كان بسبب أن الاتفاق يعطي إسرائيل ضمانات أمنية في منطقة الحدود وحتى صيدا، بحيث تلتزم الحكومة اللبنانية بمنع تحرك الجماعات المسلحة في هذه المنطقة، وفي المقابل لا تقدم إسرائيل ضمانة مماثلة. ولذا شارك الحزب في الاعتصام الذي دعا له تجمُّع العلماء المسلمين في مسجد الإمام الرضا في بئر العبد بالضاحية الجنوبية، اعتراضًا على الاتفاق[٢٧]. كما أشارت الرسالة المفتوحة إلى أن نظام الحكم في لبنان لا يقدم دعمًا ماليًا أو سلاحًا أو ذخيرة للمقاومة، وأن الحزب «رفض أية نتيجة مترتبة على مفاوضات الحكم مع العدو».

وبعد اتفاق الطائف حرص حزب الله على تأكيد استقلاله عن الدولة، خاصة بعد حديث وزير الخارجية اللبناني فارس بويز عن «ضرورة التناغم بين الدولة والمقاومة»، وكان هدف هذا الشعار - كما يرى قاسم - هو «إخطار الدولة بخطط المقاومة لتدير الحركة السياسية بما يتناغم معها». ويؤكد قاسم أن التفكير السائد في الحزب حينها رفض ذلك؛ لأنه يعني خضوع المقاومة لإدارة الدولة، وأن تكون مقيدة بقيود سياسية وبالتزامات الدولة السياسية، بينما رأى أن وظيفة الدولة في هذا الإطار تتمثل في «القيام باتصالاتها وضغوطها لمطالبة المجتمع الدولي بالالتفات إلى الخطر الإسرائيلي الذي يسبب الوجود المقاوم، وأنْ

لا حلَّ إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل دون قيد أو شرط»[٢٨]. أي إنه كان يرىٰ أنه ينبغي أن يتم «توظيف» الدولة لتحقيق أهداف حزب الله.

وتمسك حزب الله في المقابل بشعار «السير في خطين»، وظل مع انطلاق مفاوضات أوسلو متمسكًا برفضه دخول الحكومة اللبنانية في مفاوضات مع إسرائيل تضمن انسحابها من المناطق المحتلة، ولم يقبل الحزب الأفكار التي طرحت من قبل الحكومة الإسرائيلية في هذا الشأن، من قَبيل «جزين أولا»، و«لبنان أولًا»، ويفسر قاسم هذا الرفض بكون هذه الأطروحات كانت تهدف لفك ارتباط مسار لبنان بالمسار السوري، ولعزل سوريا، وكذلك إلىٰ «تجريد لبنان من مصدر قوته وهو المقاومة».

كما ظل حزب الله منذ نشأته متمسكًا بهدف تحرير الأرض المحتلة في لبنان، من خلال المقاومة والجهاد، ويعد هذا الهدف مسؤولًا عن توفير «شرعية» دينية لاستمرار امتلاكه السلاح، حيث بنىٰ الحزب قوة عسكرية، اختلفت التقديرات حول حجمها، وحرص علىٰ الالتزام باستخدام سلاحه ضد المحتل، وبعد اتفاق «أمل - حزب الله» وما تبعه من انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، لم يقم الحزب بأية عمليات في الجنوب، التزامًا بمبدأ أن السلاح يستخدم لمقاومة الاحتلال الفعلي فقط[٢٩]، وقد تركزت عملياته في الشريط المحتل، وتحديدًا في قضاء مرجعيون[٣٠]، وظل معنىٰ المقاومة حتىٰ انسحاب إسرائيل في مايو ٢٠٠٠، منحصرًا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي «الفعلي» للأراضي اللبنانية.

وتجادل هذه الدراسة بأن عملية الانسحاب في ٢٠٠٠، اضطرت الحزب لإعادة إنتاج شرعية استمرار امتلاكه للسلاح، وإعادة تعريف معنىٰ مقاومته لإسرائيل، وفي هذا الإطار اتبع الحزب استراتيجيتين، تتمثل الأولىٰ في رفض الحزب انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وتحديد الحزب للوظيفة الأمنية للدولة، والتي تمثلت في «حماية سكان المنطقة المحرَّرة وضمان أمْنِهم»، والتي رأىٰ أنه يمكن أن تقوم بها قوات الأمن الداخلي، في حين يتولىٰ حزب الله تأمين الحدود، خاصة وأن

التفكير السائد داخل الحزب حينها - كما يشير لذلك نعيم قاسم - كان يصور قوات الجيش اللبناني على أنها أضعف من الجيش الإسرائيلي، ولا تستطيع منع عدوان واسع[٣١].

وتتعلق الاستراتيجية الثانية بتصوير المعركة مع إسرائيل على أنها معركة «مفتوحة»، حيث يشير نعيم قاسم إلى أن انسحاب إسرائيل من الجنوب لا يُنْهي المعركة معها، فهي مستمرة بسبب «احتلال مَزارع شِبْعا اللبنانية، واعتقال المجاهدين في السجون الإسرائيلية، واستمرار خطر توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ووجود أطماع توسعية في الأرض والمياه، واستخدام الأساليب العدوانية كلما لاحت في الأفق تقديرات صهيونية جديدة لمصلحة الكيان الإسرائيلي»[٣٢]. وهذه الأخطار التي تحدث عنها قاسم، هي أخطار «ممتدة» ولا يوجد سقف زمني لتلاشي وجودها، وبالتالي سيستمر امتلاك الحزب للسلاح طالما استمر وجود هذه الأخطار، وحتى يستطيع مواجهة أي «تهديد محتمل» من إسرائيل[٣٣]. وبعد الانسحاب الإسرائيلي في ٢٠٠٠، ظل حزب الله - كما يشير لذلك قاسم - متمسكًا بمبدأ أن سلاح الحزب هو «للمقاومة، وأي سلاح يستخدم في الاقتتال الداخلي فتنة»[٣٤].

ثانيًا- أبعاد التغير في سلوك حزب الله:

يلاحظ أنه منذ حرب يوليو ٢٠٠٦، حدث تحولان في سياسات حزب الله تجاه قضية الصراع مع إسرائيل. يتمثل التحول الأول في تخلي الحزب عن سياسة «السير في خطين» التي كان قد تبناها من قبل، بما في ذلك استقلال قرار استخدام السلاح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من الأراضي اللبنانية بعد انسحاب ٢٠٠٠، وعن سياسة «الحرب المفتوحة» مع إسرائيل، على نحو أوجد من الناحية العملية هُدْنة طويلة المدى معها، وهي سياسات كانت متسقة مع الهوية المركبة للحزب، والتي استقرت طوال الفترة السابقة على الحرب.

وينصرف التحول الثاني إلى توظيف حزب الله، قضية الصراع مع إسرائيل

في صراعه الداخلي مع القوىٰ اللبنانية، لا سيما بعد حرب ٢٠٠٦، حيث تحولت هذه القضية إلىٰ قضية داخلية يستخدمها حزب الله لضمان نصيبه من السلطة في داخل لبنان.

ويحلل هذا الجزء أبعاد هذا التحول، من خلال تحليل التوجهات المعلنة لقيادة حزب الله، ممثَّلة في الأمين العام السيد حسن نصر الله، في الفترة التالية علىٰ حرب ٢٠٠٦، وتحليل السياسات الفعلية التي اتبعها الحزب تجاه الصراع مع إسرائيل خلال الفترة ذاتها، ويسعىٰ كذلك لتحليل كيفية معالجة حزب الله حالات عدم الاتساق بين سلوكه تجاه هذه القضية وهويته.

١- الصراع في سوريا هو الأولوية:

تلعب تصورات القيادة دورًا مهمًّا في تحديد سلوك الفاعل INSA، وما إذا كان سيتَّسق مع هوية الفاعل أو لا، فإذا كانت القضية تمثل أولوية للفاعل INSA، أي أن تكون - وفق «تصورات» Perceptions القيادات - تهدد بقاء الفاعل، أو أحد مكونات الهوية، عادة يكون تأثير الهوية واسع النطاق، ويشمل التوجهات المعلنة والسياسات الفعلية، ويكون تأثير المتغيرات المادية قاصرًا علىٰ وضع «سقف» لهذا التأثير. أما إذا كانت القضية لا تمثل أولوية للفاعل، وتؤثر علىٰ سلوكه فقط، كما هو في حالة الحرب التي خاضها حزب الله ضد إسرائيل في ٢٠٠٦، والتي كانت تدور حول مستوىٰ العنف الذي سيستخدمه حزب الله في مواجهة إسرائيل، ونطاق ذلك العنف، فإنه يتعامل معها في سياساته الفعلية وفق اعتبارات المصلحة، ببراجماتية، ويكون مستعدًّا لتغيير هويته وتغيير الأدوار التي يمارسها في إدارة هذه القضية، خاصة إذا كان عدم تغييرها يهدد المصلحة الخاصة به.

وفي حالة حزب الله، فإنه يعد فاعلًا موحدًا Unitary، ويعبر عنه الأمين العام، الذي يحتل مكانًا مهمًّا في الهيكل التنظيمي للحزب، حيث يشير أحمد حمزة

في كتابه عن حزب الله، إلى أن «نصر الله» أصبح هو مركز ثقل الحزب Center of Gravity، وذلك لعدة أسباب، فهو يشغل منصب الأمين العام منذ ١٩٩٢ حتى الآن، أي منذ انتخابه لهذا المنصب بعد اغتيال سيد عباس الموسوي في فبراير ١٩٩٢، وله شرعية بين أعضاء الحزب بعدما فقد ابنه الأكبر «هادي» في أبريل ٢٠٠٠[٣٥]، كما أنه مؤمن بـ«ولاية الفقيه»، ويشير حمزة إلى أن التجديد لنصر الله للولاية الثالثة كان مخالفًا للنظام الداخلي للحزب، وما سمح بذلك هو تدخل الولي الفقيه آية الله علي خامنئي من أجل السماح بإعادة انتخابه[٣٦].

ويكشف تحليل السياسات الفعلية لحزب الله في الفترة التالية على حرب ٢٠٠٦، تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، عن أن طبيعة التهديد الذي تطرحه إسرائيل على حزب الله في الفترة التالية على حرب ٢٠٠٦ قد تغير، وعن أن هناك تصورًا رئيسًا أصبح مسيطرًا على تصورات القيادة بأن القضية التي تهدد بقاء الحزب فعليًا، هي قضية الصراع في سوريا وليس الصراع مع إسرائيل، وأن المصلحة الاستراتيجية لحزب الله هي تجنب الدخول في مواجهة مسلحة معها.

بينما ظلت التوجهات المعلنة لحزب الله تصور إسرائيل على أنها العدو، وأن بقاءها هو «تهديد» له، وأنه في حالة «صراع» معها، وذلك بالنظر كما يرى حسن نصر الله إلى «نواياها وأطماعها ومشاريعها»[٣٧]، نظرًا لما يوفره ذلك من شرعية لاستمرار امتلاكه جناحًا مسلحًا مستقبلًا عن المؤسسات الأمنية للدولة.

حيث عد نصر الله حالة العلاقات مع إسرائيل على أنها حالة «عداء دائمة»، إذ تمثل إسرائيل وفق تصوره «خطرًا دائمًا»[٣٨]، ويرى أن «العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يتوقف»[٣٩]. ويشير السيد محمد فنيش، القيادي في حزب الله، إلى أن هذا التصور مرتبط «بالنظرة العقائدية للكيان الصهيوني، وكذلك النظرة الاستراتيجية له، وللتوظيف الدولي له»[٤٠]، والتي تجعل تهديده قائمًا، رغم انسحابه من الأرض اللبنانية في ٢٠٠٠.

وقد ميز السيد نصر الله بين ثلاثة أنواع من العدوان الإسرائيلي، يتمثل النوع الأول في «العدوان القائم»[٤١]، والذي يعبر عنه انتشار القنابل العنقودية في الجنوب منذ حرب ٢٠٠٦، وينصرف النوع الثاني إلى «العدوان الأمني»[٤٢]، والذي يعبر عنه وجود العملاء والجواسيس، والخروقات المستمرة للسيادة اللبنانية، والتي قدَّرها نصر الله طوال الفترة من ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ حتى ١٤ أكتوبر ٢٠١٠ بما يزيد عن ٧ آلاف خرق. ويتمثل النوع الثالث في الحرب النفسية ضد الحزب، والتي رأى نصر الله أن إسرائيل تمارسها من خلال «تحذير اللبنانيين من تمثيل حزب الله في الحكومة»، ودعواتها المستمرة لنزع سلاح الحزب[٤٣].

ورغم هذه التوجهات المعلنة لحزب الله، إلا أنها لا تعكس أولوية إسرائيل كمصدر تهديد مباشر لبقاء حزب الله، على مستوى السياسات الفعلية للحزب، مقارنة - على سبيل المثال - بالصراع في سوريا، الذي تزايدت أهميته كمصدر تهديد لحزب الله، خلال الفترة التي تغطيها هذه الورقة، وذلك بالنظر إلى مؤشرين.

يتعلق **المؤشر الأول** بأن ماهية التهديد الذي تطرحه إسرائيل، كما يتصوره حزب الله، قد تغير، على نحو سمح لحزب الله بتبرير التخلي عن المواجهة المسلحة المباشرة مع إسرائيل، وقبوله بالمسار الدبلوماسي الذي تتبناه الدولة اللبنانية استنادًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، الذي أنهى حرب ٢٠٠٦، دون أن يعني ذلك تخلِّيه عن تصوره بأنه في حالة «صراع» معها[٤٤]، حيث ارتبط تصوير حزب الله إسرائيل على أنها مصدر التهديد المباشر له، بكونها كذلك بالنسبة لبقائه كفاعل INSA، وليس بالنسبة للدولة اللبنانية، حيث صرح نصر الله بأن «الذي يعنيني هو الإسرائيلي؛ لأن حربي هي مع الإسرائيلي؛ لأن صراعي هو معه»[٤٥]، وفي تبريره لهذا التصور، لجأ إلى نظرية المؤامرة، حيث صور أن هدف «سَحْق المقاومة» يأتي في إطار مشروع أمريكي للمنطقة هدفه «رسم معالم الشرق الأوسط الجديد»، ووفق تصوره، بعد أن أحبطت حرب ٢٠٠٦[٤٦] تنفيذ هذا المشروع، أصبح البديل هو استهداف حزب الله باعتباره «العدو» و«المشكلة»[٤٧].

إلى جانب ذلك يرى محمد فنيش، القيادي في حزب الله، أن نوع التهديد الذي تطرحه إسرائيل على حزب الله قد اختلف، فوفقًا له، كانت إسرائيل قبل حرب ٢٠٠٦، «تهدد وتمارس»، وبعد الحرب لم تعد قادرة على ذلك، بسبب وجود المقاومة، وأصبح التهديد الذي تطرحه هو التخطيط للتخلص من المقاومة[٤٨].

ويتمثل **المؤشر الثاني** في تراجع الحزب عن تبني استراتيجية «الحرب المفتوحة» Open Warfare مع إسرائيل، التي تبناها في خطاباته طوال فترة حرب ٢٠٠٦، والتي عبرت عن تصعيد الحزب في المواجهة مع إسرائيل، فهذه الحرب غير محددة في نطاقها الزمني أو المكاني، وكل شيء فيها ممكن، ولا تقيدها قيود أخلاقية، أو قانونية، حيث دخل حزب الله مرحلة «الهدنة» غير محددة المدة مع إسرائيل، وكرر في خطاباته أنه «لا يعتقد» أن هناك «حربًا إسرائيلية قريبة على لبنان»[٤٩]، وتخلى بذلك - في التوجهات المعلنة للحزب - عن فكرة أن الحرب وشيكة، فهو لا ينوي البدء بمهاجمة إسرائيل[٥٠].

كما التزم الحزب في سياساته الفعلية بعدم الاشتباك العسكري مع إسرائيل، حيث يرى نصر الله أن مسؤولية الاشتباك تقع على عاتق الدولة والجيش اللبناني، وقد ترجم هذا الموقف إلى سياسة فعلية كما سيتضح لاحقًا، في معركة العديسة، حيث برر نصر الله عدم مشاركة الحزب في المواجهات بأن «الجيش هو الذي يدير المعركة»[٥١].

وتجادل هذه الورقة بأن هذا التصور لماهية التهديد الإسرائيلي، سمح لحزب الله بتوظيف إسرائيل في صراعه الداخلي مع القوى اللبنانية حول مقومات بقائه كفاعل مسلح، وحول دوره في الحكومة اللبنانية، أي إنه سمح بتحويل إسرائيل إلى قضية داخلية، خاصة أن نصر الله، يرى أن الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل والولايات المتحدة في «سَحْق المقاومة»، لا تقوم على شن حرب شاملة ضد لبنان، وإنما على «عملية سياسية داخلية نتاج حراك داخلي»[٥٢]، في إشارة إلى الحوار

الوطني، المعني بمناقشة مستقبل سلاح حزب الله، حيث أصبح «الهدف الإسرائيلي» كما يرى نصر الله، هو نزع سلاح الحزب[٥٣]. وهذا يفسر تراجع أولوية المواجهة المسلحة مع إسرائيل بالنسبة لحزب الله، فمعركة البقاء بالنسبة للحزب أصبحت في الداخل، وفي سوريا، وليست على الحدود مع إسرائيل.

ويعد التهديد الإسرائيلي هو القضية التي تتوافق حولها القوى اللبنانية[٥٤]، وهو ما انعكس في البيانات الخاصة بالحكومات اللبنانية المتتالية منذ حرب ٢٠٠٦، بما في ذلك رؤية الرئيس ميشيل سليمان حول الاستراتيجية الدفاعية للبنان، حيث نصت رؤيته على أن العدو بالنسبة للبنان هو «العدو الإسرائيلي، الذي يكرر اعتداءاته على السيادة اللبنانية، ويحتل الأراضي، ويطمع بجزء من ثروة لبنان المائية والنفطية»[٥٥]. إلى جانب ذلك، تتفق القوى اللبنانية - على اختلاف انتمائها السياسي - على أن سلاح حزب الله مهم من أجل «ردع» إسرائيل، وتميز بين السلاح الأمني للحزب الذي استخدم في أثناء أزمة مايو ٢٠٠٨، والسلاح الاستراتيجي الذي يستخدم في مقاومة إسرائيل، بما في ذلك تيار المستقبل، رغم إشارة أحد قياداته، إلى كونه «سلاحًا إقليميًّا»[٥٦].

إلى جانب ذلك، مع اندلاع الثورة في سوريا في ٢٥ مارس ٢٠١١، أصبح حفاظ حزب الله على بقائه يتطلب ليس فقط تأمين متطلبات استمرار وجوده الداخلية في لبنان، من حيث عدم صدور قانون ينزع سلاحه، وردع إسرائيل، وتجنب المواجهة المسلحة معها حتى لا تنفذ هجومًا يقضي عليه، وإنما أيضًا تأمين تحالفه الإقليمي مع سوريا، حتى يضمن استمرار وجوده كفاعل INSA، حيث يرى نصر الله أن سوريا ليست «جسر عبور فقط، هي سند حقيقي للمقاومة على المستوى السياسي والمعنوي والشعبي والاجتماعي والعسكري»[٥٧]، وأن سقوط سوريا سيترتب عليه أن «تحاصر المقاومة»[٥٨].

وبالتالي فإن انهيار النظام الحاكم في سوريا، لا يضمن استمرار هذا الدعم

لحزب الله، وهو ما كشف نصر الله عن بعض جوانبه، حيث تحدث صراحة عن توفيرها الصواريخ له والتي تم استخدامها في حرب ٢٠٠٦، حيث صرح بأن «أهم الأسلحة التي قاتلنا بها في حرب تموز كانت من سوريا، وليس فقط في لبنان، وأيضًا في قطاع غزة»[٥٩].

ولا يقتصر تهديد الصراع في سوريا لبقاء حزب الله، على احتمال انهيار نظام الأسد فقط، وإنما يرتبط أيضًا بديناميكيات الصراع هناك والتي ولدت جماعات سُنية مسلحة، ينتمي بعضها للجماعات السلفية - الجهادية، التي تتبنى موقفًا «تكفيريًا» من حزب الله، وامتد تأثيرها إلى داخل لبنان، كما هو الوضع في حالة جماعة أحمد الأسير، التي دخل معها حزب الله في اشتباكات مسلحة في صيدا[٦٠]. فتزايُد نفوذ هذه الجماعات سيحبط استراتيجيات حزب الله التي سعى من خلالها لتحييد تأثير هويته الشيعية على سلوكه، حيث إن تنامي تأثير هذه الجماعات، أدى إلى تزايد تأثير المكون الشيعي في هوية الحزب على سلوكه الداخلي، والخارجي.

ورغم أهمية مشاركة حزب الله في الصراع في سوريا، والتي أعلن نصر الله رسميًا في خطابه في ٢٥ مايو ٢٠١٣ لأول مرة عن مشاركته الصريحة فيه إلى جانب النظام[٦١]، على نحو يؤسس لمرحلة جديدة في دورة حياته كفاعل INSA، والتي وصفها نصر الله بأنها مرحلة «تحصين المقاومة، وحماية ظَهْرها (سوريا)»[٦٢]، إلا أن حزب الله يمر بأزمة «شرعية» ناتجة عن عدم قدرته على تبرير تدخله في سوريا على نحو مقنع للدولة اللبنانية، وللقوى اللبنانية التي ترفض استمرار استقلال سلاحه وسياسته الخارجية، فعلى سبيل المثال، طالب الرئيس اللبناني ميشيل سليمان حزب الله «بالعودة إلى لبنان»، وأكد أنه «ضد انخراط حزب الله في الصراع السوري؛ لأن هذا التدخل يؤدي إلى توترات في لبنان»[٦٣].

كما يرى سعد الحريري رئيس تيار المستقبل، أن مشاركة نصر الله في

الصراع في سوريا تنفيذ للسياسات الإيرانية، حيث رأى أن نصر الله «يقرأ في قاموس واحد، هو قاموس المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي، الذي ذهب السيد حسن خصيصًا للاجتماع إليه في طهران وعاد منها بفتوى المشاركة إلى جانب بشار الأسد»[٦٤]. ورأت قوى ١٤ آذار أن تدخل حزب الله في سوريا حوله إلى «رأس حربة في جريمة موصوفة ينفذها النظام ضد شعبه، بل إلى ما يمكن وصفه بجيش الدفاع الإيراني عن نظام بشار الأسد»[٦٥]. وكذلك أعلن ميشيل عون رئيس التيار الوطني الحر المتحالف مع حزب الله في إطار تحالف ٨ آذار، أنه «ضد التدخل في سوريا»[٦٦].

ويلاحظ اتجاه حزب الله في محاولة منه لتحييد هذه الضغوط، ومعالجة أزمة الشرعية التي يمر بها، لتوظيف الخطر الإسرائيلي، من أجل تبرير تدخله في سوريا، حيث اتجه إلى تصوير الصراع في سوريا على أنه امتداد للتهديد الإسرائيلي لبقاء حزب الله، وأنه امتداد للمشروع الإسرائيلي-الأمريكي السابق الإشارة إليه، وأنه جزء من استراتيجية إسرائيل والولايات المتحدة للقضاء عليه كحركة مقاومة مسلحة. ووفق هذا التصور، قسم نصر الله المنطقة إلى محورين: «المحور الأمريكي - الغربي - العربي - الإقليمي الذي يتوسل في الميدان التياراتِ التكفيريةَ، وفي الطرف الآخر دولة أو نظام له موقف واضح من القضية الفلسطينية وحركات المقاومة والمشروع الصهيوني»، وأن حزب الله ينتمي للمحور الثاني[٦٧].

وهذا التصور، وإن كان يعبر عن مركزية إسرائيل في تبرير سياسات حزب الله الخارجية تجاه الصراع في سوريا، على مستوى التوجهات المعلنة للحزب، والتي صاغها على نحو يخدم بقاءه، وهو تصور لقي تأييدًا بين القوى اللبنانية، إلا أنها مركزية لا تعبر عن أولوية التهديد الإسرائيلي لبقاء حزب الله، بالنظر إلى السياسات الفعلية للحزب، حيث أصبح حزب الله يدرك أن معركة البقاء

الحقيقية له هي في سوريا، وهذا ما أكده نصر الله بقوله: «العنوان السوري هو الأشد أهمية وخطورة وحساسية»[٦٨].

٢- المصلحة: تجنب الدخول في مواجهة مسلحة مع إسرائيل:

رغم كون حزب الله فاعلًا INSA، وما يعنيه ذلك من أهمية هويته المركبة في تحديد سلوكه، إلا أنه يظل فاعلًا رشيدًا له مصالح محددة، وهذه المصالح تؤثر على سلوكه. وحول العلاقة بين المصلحة والهوية، يمكن التمييز بين اتجاهين: الاتجاه الأول تعبر عنه بعض الأدبيات التي تشير إلى وجود حالة من التعارض بين المصالح الخاصة بالفاعل وهويته، حيث يرى فريق من الباحثين أن الهوية تعوق تحقيق المصالح الوطنية للدولة. فعلى سبيل المثال، يرى جيريمي جيز أن المبالغة في التركيز على المشتركات في الثقافة السياسية والقيم والهوية بين الولايات المتحدة وأوروبا، منعت الأوروبيين من التصرف بطريقة براجماتية للدفاع عن مصالح واضحة لهم[٦٩].

ويعبر عن الاتجاه الثاني أليكسندر ونت، حيث رأى أن الهوية توفر الأساس للمصلحة[٧٠]، فالمصالح تعتمد على الهوية؛ لأنه لا يمكن تحديد المصالح وأولوياتها دون تعريف الهوية، حيث يجادل بأن الفاعلين الذين لديهم هوية جماعية يعرفون مصالحهم على مستوى أعلى من تجميع المصالح الفردية، استنادًا لمشاعر التضامن والولاء، ويتحملون التكاليف بدون أية دوافع انتقائية، مما يجعل السلوك الجماعي أسهل. وبالتالي، فإن الهوية الجماعية هي القوة التي تدفع أي فاعل لتعريف رفاهية الآخرين كجزء من رفاهيته الذاتية، وهذا السلوك قد يكون عقلانيًا، ولكن عقلانية مبنية على أساس مصالح الجماعة[٧١].

وفي حالة حزب الله فقد لعبت الهوية المركَّبة له، ببعديها الداخلي والخارجي، دورًا مهمًّا في تحديد المصلحة الاستراتيجية لحزب الله فيما يتعلق

بقضية الصراع مع إسرائيل، وهي الحفاظ على بقائه Survival كفاعل INSA، من خلال تجنب المواجهة المسلحة مع إسرائيل. فكما عرَّف «ونت» المصالح على أنها «معتقدات Beliefs حول كيف يتم إشباع الحاجات»، فإن لحزب الله نوعين من الحاجات في تعامله مع قضية الصراع مع إسرائيل، يتمثل النوع الأول في الحاجات المادية Material Needs، الخاصة باستمرار امتلاكه السلاح، وهي تشكل الجزء المادي للمصلحة، وينصرف النوع الثاني إلى حاجات الهوية، وهي خاصة بكون الحزب فاعلًا مستقلًا عن الدولة، وحاميًا للجماعة الشيعية في لبنان. وقد تمثلت مصلحة حزب الله المعبرة عن هذه الحاجات في الخروج من حرب ٢٠٠٦ منتصرًا، على نحو يضمن بقاءه كفاعل مسلح مستقل عن الدولة، وبالتالي استمرار سيطرته على مناطق نفوذه التقليدية ممثلة في الضاحية والبقاع، وقد عبر نصر الله عن هذا صراحة حين صرح بأن «تبقى المقاومة هذا هو النصر»[٧٢]، أي إنه لم يكن هدف حزب الله من هذه الحرب «تحرير» الأرض كما عبرت عن ذلك الرسالة المفتوحة، وأصبحت مسألة التحرير تقع وفق تصور حزب الله على عاتق الدولة اللبنانية.

وتشير الخبرة العملية بالنسبة للفاعلين INSA في الشرق الأوسط، إلى أنه عندما يجد الفاعل INSA تعارضًا بين معاني الهوية الخاصة به، ومعاني المصلحة في موقف معين، فإنه يتبع سلوكًا يتسق ومعاني المصلحة الخاصة به،ويتم علاج هذا التعارض، وحصر تأثيره على شرعية الفاعل، بالحفاظ على عدم اتساق بين التوجهات المعلنة للفاعل، والتي تعكس معاني الهوية، والسياسات الفعلية والتي تعكس معاني المصلحة. وتظل قدرة حزب الله، وغيره من INSAs، على إدارة التعارض بين الهوية والمصلحة، بهذه الطريقة لفترات طويلة، تظل محط تساؤل، لاسيما أن الحفاظ على عدم الاتساق، قد يؤثر على تماسك الفاعل من الناحية التنظيمية، وعلى شرعيته بين قواعده.

ويمكن القول: إن المصلحة الاستراتيجية لحزب الله والخاصة باستمرار بقائه كفاعل INSA، لعبت دورًا في دعم التغير في سياسة حزب الله تجاه إسرائيل طوال هذه الفترة، ورغم أن هذه المصلحة تشكلت بتأثير من هوية الحزب، إلا أنها أصبحت تمارس تأثيرًا مستقلًا على سياسات الحزب الخارجية، على نحو يسمح بالحديث عن اتجاه حزب الله لتغيير هويته، بما يخدم هذه المصلحة[٧٣]. حيث أصبح حزب الله يدرك ارتفاع تكلفة المواجهة مع إسرائيل والتي قد تهدد استمرار بقائه، فهناك ارتباك في القاعدة السياسية والاجتماعية لحزب الله، وتراجع قدرتها على تحمُّل تكلفة أية مواجهة جديدة مع إسرائيل، ورغم أن هذه القاعدة هي قاعدة شيعية، تلتزم عقائديًا بالحزب، كما يشير لذلك نعيم قاسم، إلا أن بها تناقضات، فهناك تيار شيعي لا يتفق مع الأجندة الدينية لحزب الله، وينتقد علاقاته مع إيران، ولكن يؤمن بالمقاومة، ويستفيد من خدمات الحزب ويراه مصدرًا للأمن، ومصدرًا للتهديد والصراع في الوقت ذاته[٧٤].

ومثل هذا الارتباك يحدث حين ترتفع تكلفة المواجهات التي ينخرط فيها حزب الله، خاصة فيما يتعلق بعدد القتلى. وقد بدأت بعض مؤشراته بعد زيادة تدخل حزب الله في سوريا، حيث أصدر صبحي الطفيلي الأمين العام السابق لحزب الله فتوى نزعت الشرعية الدينية عن مشاركة الحزب في الصراع في سوريا، حيث رأى أن «من يقتل الأطفال ويروّع الأهالي ويدمر المنازل في سوريا وهو من حزب الله، ذاهب إلى جهنم ولا يعتبر شهيدًا»[٧٥].

وتشير تقارير صادرة عن الجيش السوري الحر إلى اتجاه حزب الله لتنفيذ إعدامات ميدانية لمقاتليه من آل مرتضى وآل زعيتر لعدم التزامهم بأوامره، كما يقدر سقوط ما بين ٥ - ٧ من عناصر الحزب يوميًا خلال يوليو ٢٠١٣، ويدفن أكثر من ٢٠ بشكل غير معلن، ويشتري سكوت الأهالي بالمال، حيث يدفع ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ألف دولار للأسرة الواحدة[٧٦].

ويلاحظ أن حزب الله يحاول احتواء تأثير هذا الارتباك بين قواعده بصورة رئيسة، من خلال اللجوء إلى التراث الديني الشيعي، للحفاظ على تماسك مقاتليه في سوريا، فعلى سبيل المثال برر حزب الله لقواعده «الجهاد» في القصير في مايو ٢٠١٣، من خلال فتوى صدرت عن خامنئي، ونقلها لمجاهديه هناك مصطفى بدر الدين قائد جبهة الحزب في القصير.

ورغم أن وجود «توازن الردع» وتوقف العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله، قد لعب دورًا مهمًّا في تهدئة الوضع على الحدود مع إسرائيل، على نحو أوجد هدنة طويلة المدى بين الجانبين، ولكن ذلك لا يستبعد احتمال تجدد المواجهة بينهما، حيث تظل احتمالات «الحرب غير المتعمدة» نتيجة حسابات خاطئة - قائمة[٧٧].

٣- الدولة هي من تدير العلاقة مع إسرائيل:

في الفترة التالية على حرب ٢٠٠٦، وبتأثير من المصلحة الخاصة بالحزب، تخلى نصر الله عن استقلال سياسته الخارجية تجاه إسرائيل، ذلك الاستقلال الذي استقر في الفترة السابقة على حرب ٢٠٠٦، واستقلال قرار المقاومة العسكرية المباشرة للاحتلال، وتبنى في المقابل مبدأ التنسيق مع الدولة، بل قبول كونها الطرف المنوط به إدارة العلاقة مع إسرائيل، بالأدوات الدبلوماسية، سواء فيما يتعلق بتحرير ما تبقى من أرض لبنانية محتلة، أو بترسيم حدود الدولة اللبنانية مع إسرائيل، بما في ذلك الحدود البرية، والبحرية، ومناطق النفط والغاز المتنازع عليها معها في المياه الإقليمية[٧٨]، مع التزامه بتنفيذ ما سيُسْفِر عنه هذا المسار.

حيث رأى نصر الله أن «الدولة هي المسؤولة» عن تحرير الأرض، وطالب بوضع «استراتيجية تحرير» للأرض اللبنانية لتكون مكملة لاستراتيجية الدفاع عن لبنان[٧٩]. كما اتجه نصر الله في خطابه الرسمي للتخلي عن صيغة المباراة

الصفرية، في نظرته لإسرائيل، والقائمة على القضاء على وجودها، كما نصت على ذلك الرسالة المفتوحة، حيث أصبح حزب الله في توجهاته المعلنة، يقبل - كأمر واقع - حق إسرائيل في الوجود كدولة، وهذا على خلاف «الموقف العقائدي» كما أسماه نصر الله، والذي «يبقى محفوظًا»، والذي «لا يعترف أصلًا بحق إسرائيل في الوجود»[٨٠].

كما ارتبط بهذا التوجه لحزب الله، استمرار التزامه بما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، فيما يتعلق بجعل منطقة جنوب الليطاني منطقة منزوعة السلاح، حيث اتجه لتعزيز وجوده في شمال الليطاني، ويشير تقرير مجموعة الأزمات إلى إعادة حزب الله نشر قواته إلى خط الدفاع الثاني وهو البقاع الشرقي[٨١]. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أنه لم تتوافر أدلة على ادعاء إسرائيل بإنشاء حزب الله بِنْية عسكرية في الجنوب، تشمل مراكز قيادة وسيطرة ونقاط مراقبة ومرافق لتخزين الأسلحة ووحدات قتالية متخصصة[٨٢].

وترى الباحثة أن تراجع الوجود العسكري لحزب الله في منطقة الجنوب، التزامًا بهذا القرار، لا يعني تراجع نفوذه في هذه المنطقة لصالح الدولة، حيث يظل الحزب يتمتع بسلطة فعلية في الجنوب، نتيجة شبكة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها لأهل الجنوب منذ حرب ٢٠٠٦، وشعورهم بالولاء له، خاصة بعد دوره في إعادة بناء ما دمرته الحرب، إلى جانب وجوده السياسي في هذه المنطقة، وقدرته على التأثير ليس على اللبنانيين فقط وإنما على الفصائل الفلسطينية الموجودة في الجنوب.

وجدير بالذكر أن قوات اليونفيل لم تعد قادرة على القيام بمهامها في الجنوب، دون تنسيق مع حزب الله، فطوال الفترة من يونيو ٢٠٠٩ وحتى ٢٦ يونيو ٢٠١٣، تعرضت - استنادًا لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة - إلى ٥٠ هجومًا،

شملت: قطع طريق الدورية من قبل مدنيين، وتصوير قوات اليونفيل، ومحاولة تفجير سيارات اليونفيل، ومصادرة معدات القوات، وإلقاء حجارة على القوات، وتعطيل عملياتها، إلى جانب «عدد قليل من الحوادث» لتعقب عناصر اليونفيل[٨٣].

ولذا اضطرت اليونفيل إلى تطوير آليات للتواصل مع حزب الله عن طريق الجيش اللبناني، ومع المسؤولين المحليين الذين هم أعضاء في الحزب[٨٤]. وأصبح تعاون حزب الله وتنسيقه مع الجيش واليونفيل ضروريًا حتى يتمكنا من القيام بأدوارهما في الجنوب، ولذا تطالب عدة منظمات، منها المجموعة الدولية للأزمات، بتوسيع الآلية الثلاثية التي تشكلت وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، لتضم حزب الله[٨٥].

جدول رقم (٢)

عدد الهجمات على قوات اليونفيل في جنوب لبنان

(خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
العدد	١٢	١٤	١٣	١١

المصدر: قامت الباحثة بتجميع هذه البيانات بالاعتماد على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، خلال الفترة ٢٦ فبراير ٢٠١٠ - ٢٦ يونيو ٢٠١٣، مجلس الأمن الدولي-الأمم المتحدة.

ويمكن القول: إن التزام حزب الله بالتنسيق مع الجيش اللبناني في الجنوب، هو نموذج «اختباري» لكيفية إدارته علاقته معه في المستقبل، حين يتم إقرار الاستراتيجية الدفاعية للبنان، وتشير التوجهات المعلنة لحزب الله، إلى أنه لن يلجأ لتحدي الجيش اللبناني أو الدخول في مواجهة معه في الجنوب، وهو ما يمكن تفسيره برغبة الحزب في الاستفادة من احتمال فشل مسار الدولة، فاحتمال فشل الجيش في ردع إسرائيل، وفشل الدولة من خلال المدخل

الدبلوماسي في تحرير الأرض، يدعم شرعية المقاومة المسلحة كبديل للمسار الدبلوماسي في المدى الطويل.

وتجادل هذه الدراسة بأن هذا التغير في سلوك حزب الله تجاه الدولة، لا يمس بالطابع المعقد لعلاقة الحزب مع الدولة، فتخلي حزب الله عن استقلال سياساته الخارجية عن السياسات الخارجية للبنان، فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع إسرائيل، لا يعني خضوعه التام لها في القضايا الخارجية، أو اعترافه بقوة الدولة اللبنانية، أو بسلطتها عليه. ولعل هذا يفسر عدم نص الوثيقة السياسية للحزب في ٣ نوفمبر ٢٠٠٩، على أي التزام من حزب الله بسلطة الدولة وقوانينها، واكتفى بالحديث عن «وطننا لبنان»[٨٦]، وهو يحوي دلالات تتقاطع مع مفهوم «الدولة» الذي يتبناه الحزب والسابق توضيحه.

كما ظل نصر الله يصور الدولة اللبنانية على أنها الدولة الضعيفة، ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لضعف الدولة اللبنانية استنادًا لخطابات نصر الله. يتمثل البعد الأول في عدم امتلاك الدولة اللبنانية، بما في ذلك الجيش اللبناني، قدرة على ردع إسرائيل، «الإسرائيلي عندما ينظر إلى لبنان يخاف من هذا الموجود» يعني (سلاح المقاومة)، حيث يرى نصر الله أن هذه الدولة «لا تحمي وطنًا، ولا تدافع عن بلد، ولا تردع عدوًا»[٨٧].

ويتمثل البعد الثاني في عدم قدرة الدولة على فرض سلطتها في كامل لبنان، حيث يرى نصر الله أن الدولة لا تزال «دولة مناطق»[٨٨]، غير قادرة على فرض هيبتها.

وينصرف البعد الثالث إلى عدم قدرة الدولة على توفير شبكة الخدمات لأهل الجنوب أو إعادة بناء الجنوب بعد حرب ٢٠٠٦، وهو الدور الذي قام به حزب الله، حيث أشار نصر الله إلى أن ما تحقق كان «بفعل جهود شخصية ومهابشة، ومطالبة من قبل الرئيس الأستاذ نبيه بري، وضمن لعبة الدولة والسلطة الموجودة في لبنان»[٨٩].

ورغم تبني حزب الله لهذه الرؤية، ظل نصر الله - على مستوى التوجهات المعلنة - يرى أن وجود الدولة أيًا كانت «أفضل من ألا تكون هناك دولة، الدولة أفضل من أي فراغ، والدولة أفضل من أي فوضى»[٩٠].

كما عملت السياسات الفعلية لحزب الله، على إضعاف الدولة اللبنانية، فطوال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، استخدم حزب الله سلاحه لإضعاف الدولة، من خلال الدخول في مواجهات مسلحة مع القوى اللبنانية، على نحو يمثل خروجًا على مبدأ أن «السلاح للمقاومة، وأي سلاح يستخدم في الاقتتال الداخلي فتنة»[٩١]، وهو ما مثل تحديًا لسلطة الدولة وقدرتها على فرض النظام واحتكار الاستخدام الحصري للقوة.

وقد عد الأمين العام للأمم المتحدة تكرار هذه المواجهات «تحديًا» لقدرة الدولة على بسط سلطتها[٩٢]، و«عقبة»[٩٣]، وتهديدًا مستمرًا لسيادة لبنان و«استقراره»[٩٤]. فخلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، تكررت أعمال العنف والاشتباكات التي تورط فيها حزب الله مع المعارضة، لأغراض خاصة، بمناطق النفوذ، أو على خلفية تدخله في سوريا. فعلى سبيل المثال، في ٢٤ أغسطس ٢٠١٠ حدثت مواجهات بين مناصري الحزب وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية الأحباش، وهي جماعة سُنية، وأدت إلى مقتل ثلاثة عناصر من حزب الله[٩٥].

كما دخل حزب الله بعد معركة القصير في سوريا في ٩ يونيو ٢٠١٣، في مناوشات مسلحة مع أنصار أحمد الأسير في صيدا[٩٦]، ويزيد التوتر على مستوى التوجهات المعلنة بين حزب الله وجماعة الأسير، والجماعات السُنية المسلحة الموالية له، من احتمال تكرر المواجهات المسلحة على أسس طائفية في لبنان[٩٧].

٤- «دور» سلاح حزب الله .. الدفاع والردع:

اتساقًا مع قبول حزب الله بالمسار الدبلوماسي، تخلى الحزب عن استقلال قراره الخاص بالمقاومة المسلحة ضد إسرائيل، كمسار لتحرير الأرض اللبنانية

المحتلة، وعن المبدأ الذي تحدث عنه نعيم قاسم «لا عودة للأرض مع المفاوضات، ولا قدرة للاحتلال على الاستمرار مع المقاومة»[٩٨]. ورغم أن الحزب ظل متمسكًا في خطابه الرسمي، بأن العلاقات مع إسرائيل هي في «عداء» دائم[٩٩]، إلا أنه طوال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، ظل ملتزمًا بما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ فيما يتعلق بالتزام التهدئة في الجنوب، فلم يَسْعَ الحزب لتنفيذ أية عمليات عسكرية في هذه المناطق أو في أي من الأجزاء التي تحتلها إسرائيل، على نحو خلق حالة «هدنة» طويلة المدى مع إسرائيل[١٠٠].

ويفسر الوزير محمد فنيش، ممثل حزب الله في الحكومة اللبنانية، هذا التحول في سياسات حزب الله، بتغير «ظروف المواجهة»، مقارنة بالظروف التي كانت سائدة في الفترة السابقة على ٢٠٠٦. حيث يشير فنيش إلى ثلاثة عوامل رئيسة: يتمثل العامل الأول في أن الأجزاء المتبقية تحت الاحتلال هي غير مأهولة بالسكان، ولا يتحقق فيها شرط الاحتكاك المباشر مع القوات الإسرائيلية. وينصرف العامل الثاني إلى أن قضية الأسرى عولجت. ويتعلق العامل الثالث بالضغوط الداخلية في لبنان، والتي دفعت الحزب إلى «ميادين» مواجهة مختلفة، تتمثل في «جُهوزية المقاومة»، وأن يكون «قوة إضافية لحركة المقاومة في العالم العربي، خصوصًا داخل فلسطين». حيث يرى فنيش استنادًا لهذه العوامل، أن معنى المقاومة، أو «المواجهة» مع إسرائيل - وهو المفهوم الذي فضل فنيش استخدامه - أصبح مرتبطًا بـ«جُهوزية المقاومة»، وليس بتنفيذ عمليات عسكرية ضدها كما كان الوضع طوال الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٠، أو باعتقال الأسرى كما كان قبل حرب يوليو ٢٠٠٦[١٠١]. وهو ما يعني عمليًا - وفق تصور الباحثة - تعزيز حزب الله من ترسانته وقدراته العسكرية، دون المبادرة بأي عمل عسكري ضد إسرائيل اتساقًا مع دور المقاومة الذي نشأ عليه الحزب.

واستنادًا لتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١

ظلت «الحالة مستقرة دون حدوث مواجهات أو نزاعات علنية»[١٠٢]، حتى بعد اندلاع الثورة في سوريا، ورغم تخلل هذه الفترة الحرب في غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وحرب الأيام الثمانية في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢. حيث لم ترصد تقارير الأمين العام الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، أية انتهاكات من جانب حزب الله للقرار، خاصة فيما يتعلق باستخدام السلاح ضد أهداف إسرائيلية أو ضد القوات المؤقتة، وذلك باستثناء انتهاك واحد أقر حزب الله بالمسؤولية عنه، وهو خاص بتسيير طائرة بدون طيار أسقطها الجيش الإسرائيلي في ٦ أكتوبر ٢٠١٢ (انظر جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

الخروقات البرية للقرار ١٧٠١ خلال الفترة يونيو ٢٠٠٩-٢٠١٣

الجهة	إسرائيل	حزب الله	الجيش اللبناني	أخرى (رعاة/مزارعون/صيادون/مدنيون/مسلحون مجهولون)*
العدد	٣	-	٨	٣٣

- يشمل هذا الجدول الانتهاكات التي وقعت فعلًا، وأعلن أي من الأطراف مسؤوليته عنها، وبدأ بها أو كانت ردة فعل على عملية إسرائيلية، أو استهدفت قوات الأمم المتحدة. وبذلك استبعدت الباحثة ما رصدته تقارير الأمين العام من أحداث وردت تحت نوع «أنشطة مخطط لها».
- نفذت هذه العناصر هجومًا على أهداف إسرائيلية، باستخدام القنابل، وصواريخ الكاتيوشا، ولم يتبناها حزب الله، أو يعلن مسؤوليته عنها، أو عبرت عن عبور رعاة وصيادين ومدنيين لبنانيين الخط الأزرق، ولكن ترتب على ذلك اشتباك مع القوات الإسرائيلية، واعتقالهم.

المصدر: قامت الباحثة بتجميع هذه البيانات بالاعتماد على تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، خلال الفترة من ٢٦ فبراير ٢٠١٠- ٢٦ يونيو ٢٠١٣، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

وبالتالي تخلى حزب الله في السياسات الفعلية، عن المقاومة المسلحة لإسرائيل والتي تقوم على الاشتباك المباشر، حيث لم يعد الدور المنوط بسلاح حزب الله مرتبطًا بهذه المواجهات، وظل الحزب متمسكًا بقرار «تجميد» الأنشطة العدائية التي كان ينفذها ضد إسرائيل في مزارع شبْعا. وبامتناعه عن الرد على الخروقات

البرية لإسرائيل - كما اعتاد أن يفعل - واتجاهه - كما تشير لذلك المجموعة الدولية للأزمات - إلى «منع» إطلاق الصواريخ من قِبَل مجموعات أخرى[١٠٣]، دخلت العلاقات فعليًا مرحلة «الهدنة والتسوية»[١٠٤] طويلة المدى.

وقد مثلت معركة العديسة في ٣ أغسطس ٢٠١٠[١٠٥]، اختبارًا لاستمرار هذه السياسة لحزب الله، حيث كانت أول قتال مباشر على الحدود منذ ٢٠٠٦ بين قوات من الجيش اللبناني وقوات من الجيش الإسرائيلي، ولكن الحزب اتخذ قرارًا بعدم المشاركة فيها، وحرص نصر الله على تبرير عدم مشاركة المقاومة في المعركة، رغم أنها كانت في «أعلى جُهوزية لها»، بأن الحزب اتخذ قرارًا بأن يكون في «تصرف» الجيش اللبناني، وتم الاتصال بقيادة الجيش لإعلامه بذلك، واتخذ قرارًا بعدم المبادرة بالتحرك؛ لأن «الجيش هو الذي يدير المعركة»[١٠٦]، ووقع نتيجة هذه المعركة ثلاثة قتلى وأربعة مصابين من جانب الجيش اللبناني، وقد اعتبرها الأمين العام للأمم المتحدة «الأخطر من نوعها».

ولكن تزامَن مع حالة الهدنة طويلة المدى بين الجانبين «حربٌ باردةٌ»، أو كما أسماها نصر الله «حرب استخبارات»، أو «حربًا سِرِّية»، و«حربًا نفسية»، حيث كانت هناك أنشطة من جانب إسرائيل وحزب الله، فقد كثفت إسرائيل اختراقها للمجال الجوي للبنان، وسعت لاختراق شبكة اتصالات حزب الله، من خلال إرسالها العديد من الجواسيس الى لبنان، ويقابل ذلك تتبع حزب الله محاولات التجسس، حيث كشف الحزب عن جهازين في ١ نوفمبر ٢٠٠٩، وطلب من الجيش اللبناني التدخل لتفكيكهما؛ لأنه ليس لديه الإمكانيات[١٠٧]، كما أقر الحزب بالمسؤولية عن تسيير طائرة بدون طيار أسقطها الجيش الإسرائيلي في ٦ أكتوبر ٢٠١٢.

إلى جانب ذلك، كانت إحدى أدوات هذه الحرب الباردة، ظاهرة «الرعاة» الذين يخترقون الخط الأزرق في مناطق مزارع شبعا «بشكل يومي تقريبًا»[١٠٨]، كما

تشير لذلك تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وتشير تقديرات إلى أنها إحدى أدوات الاستخبارات التي اتبعها حزب الله لجمع المعلومات عن الوضع في الجنوب. وفي إطار هذه الحرب أيضًا، يشير مسؤولون إسرائيليون إلى أن حزب الله حاول الانتقام لمقتل عماد مُغنية من خلال عمليات حاول تنفيذها في أذربيجان وتركيا وسيناء، بما في ذلك محاولة اغتيال رئيس الأركان الإسرائيلي، ولكنها إما أحبطت أو فشلت[١٠٩].

وترى الباحثة أن عدم الاتساق بين التوجهات المعلنة لحزب الله، والتي تشير إلى حالة الحرب، بمعناها هذا، وإلى استمرار المقاومة، وبين السياسات الفعلية للحزب، والتي تعكس وجود هدنة طويلة المدى مع إسرائيل، وتراجعه كطرف مباشر في إدارة العلاقة مع إسرائيل، خلق إشكالية لحزب الله خاصة بشرعية استمرار استقلال سلاحه عن الدولة اللبنانية،خاصة بعد أن تبين عدم فاعلية الحديث عن المقاومة في خطابه الرسمي في إقناع القوى اللبنانية، التي هي «الآخر المهم» بالنسبة له، بشرعية استمرار استقلال سلاحه، حيث ظلت هذه القوى طوال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة تطالب بنزع سلاح الحزب، وترى أن المقاومة كانت وأصبحت «وظيفة ثانوية ومنتهية لسلاح حزب الله»[١١٠]. وهو ما دفع الحزب لتبني أدوار جديدة لسلاحه، بعيدًا عن مقاومة إسرائيل، تتمثل في ردع إسرائيل والدفاع عن لبنان[١١١].

واتجه حزب الله في محاولة منه للتغلب على الفجوة بين خطاب المقاومة، والسياسات الفعلية للحزب تجاه إسرائيل، للتأكيد على أن سلاحه أصبح يقوم بدورين رئيسين، يتمثل الدور الأول في ردع أي عدوان على لبنان، حيث تحدث نصر الله عن أن دور سلاح حزب الله هو ردع إسرائيل «نعزز عناصر القوة لنمنع وقوع الحرب»[١١٢]، وطرح في هذا الإطار استراتيجية تهدف لـ «منع» إسرائيل من شن حرب على لبنان، تستند إلى مبدأ التنسيق مع الدولة، وتتكون هذه الاستراتيجية من ثلاثة عناصر، هي: استراتيجية دفاعية تستند إلى الجيش

والمقاومة والشعب، بحيث يتم الاستفادة من قوة المقاومة في ردع إسرائيل، واعتماد الردع في الخطاب المعلن للحزب حول قدرته على صد الضربة الأولى وتوجيه ضربة ثانية، والحيلولة دون حصول إسرائيل على معلومات كاملة عن الوضع في لبنان، من خلال استهداف فعال لشبكات التجسس ومحاكمة العملاء، حيث يرى نصر الله أنهم «أكبر حزب منظم في لبنان»[١١٣]، مع استعداد الحزب للمشاركة في ذلك.

كما حرص نصر الله، طوال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة، على تبني خطاب يؤكد قدرته على الرد على أي هجوم تشنُّه إسرائيل، حيث أعلن في خطاب ٢٥ مايو ٢٠١٠ بأن الحزب «سيتصدى لأي هجوم تشنه إسرائيل بردٍّ عسكري مناسب، وعلى أي حصار بحري تضربه إسرائيل على لبنان باستهداف السفن المتوجهة إلى الموانئ الإسرائيلية»[١١٤].

واستند نصر الله في تبنِّيه هذا الدور لسلاح الحزب، إلى استعادة قواعد الردع بينه وبين إسرائيل في الفترة التالية على حرب ٢٠٠٦، والتي تقوم من جانب إسرائيل، على مبدأ «الضاحية الجنوبية»، والذي يعني أن أية قرية تنطلق منها صواريخ ضد إسرائيل سيتم الرد عليها باستخدام مفرِط للقوة، وإحداث تدمير كبير، كما حدث في الضاحية الجنوبية في ٢٠٠٦[١١٥]. وفي المقابل، أعلن نصر الله عن عقيدة «تل أبيب» في خطاب ٨ أغسطس ٢٠٠٩، والذي يشير إلى امتلاك حزب الله قدرة الرد على أية ضربة إسرائيلية لأية مدينة - بما في ذلك الضاحية - بضرب تل أبيب، ولكن ظل حزب الله متمسكًا بفكرة الرد بالمثل، وليس الرد المفرط كما تهدد إسرائيل، وهو يعكس اختلال ميزان القوى العسكري بين الطرفين، حيث تحدث نصر الله في ١٦ فبراير ٢٠١٠، عن أن «أي أذى يلحق لبنان سيتم الرد عليه بقدر مماثل في إسرائيل، مطار بمطار ومصنع بمصنع»[١١٦].

وينصرف الدور الثاني إلى الدفاع عن لبنان، حيث صور نصر الله لبنان

بدون سلاح المقاومة بأنه «بلد ضعيف ما عنده شيء يدافع عن حاله»[١١٧]. وتفسر الباحثة تبنيَ حزب الله أدوارًا جديدة لسلاحه، بأن استمرار امتلاكه السلاح جزء من استمرار بقائه كفاعل INSA، فهو يرفض نزعه، أو دمجه في الجيش اللبناني، ولذا ورغم تراجع العمليات المسلحة ضد إسرائيل، يظل حزب الله يعزز من ترسانته العسكرية، حيث لا يزال يحتفظ بترسانة أسلحة، تعد - استنادًا لتقرير الأمين العام - «كبيرة ومتطورة»[١١٨]، و«مستقلة عن القدرة العسكرية للدولة»[١١٩].

ولا توجد تقديرات دقيقة لحجم الأسلحة التي يمتلكها حزب الله، أو التي قام بنقلها من الجنوب بعد تنفيذ القرار ١٧٠١، ولكنه وفق تقدير الأمين العام للأمم المتحدة يعد «الجماعة المسلحة الأضخم» في لبنان[١٢٠].

وتجادل هذه الورقة بأن تأثير هوية حزب الله بعد تغيرها، على وظيفة سلاح حزب الله ودوره باتجاه قيامه بدور دفاعي عن لبنان، لا يزال محدودًا، وقاصرًا على التوجهات المعلنة للحزب، دون أن يترجم للسياسات الفعلية له، ويمكن تفسير ذلك، بعدم توصل حزب الله إلى اتفاق مع القوى اللبنانية والحكومة اللبنانية حول مستقبل دور سلاحه، حيث لم تؤدِّ مؤتمرات الحوار الوطني إلى نتيجة في هذا الصدد، وهو شرط ضروري حتى يمارس دوره الجديد.

ولم ينجح حزب الله في خلق توافق حوله داخل اجتماعات الحوار الوطني المنوط بها صياغة استراتيجية دفاعية للبنان. ويمكن رصد ملحوظتين حول ذلك، تتعلق الملحوظة الأولى، بأن مشاركة حزب الله في هذه الاجتماعات، بعد التشكيل الجديد في ٢٨ فبراير ٢٠١٠، ارتبطت بممارسته حق الفيتو على ما يطرح من تصورات، مع حرصه على تمرير تصوره كما هو، دون التفاوض مع القوى اللبنانية وتقديم تنازلات تسمح بالتوصل إلى اتفاق، وبسبب عدم استقرار الوضع الأمني في لبنان، بسبب ما يجري في سوريا، إلى جانب الخلافات السياسية بين القوى اللبنانية، لم يعقد أي اجتماع لهيئة الحوار منذ نوفمبر ٢٠١٠.

وقد استمر توقف هذه الاجتماعات حتى يونيو ٢٠١٢، حين دعا الرئيس ميشيل سليمان لاستئناف هذه الاجتماعات بدعم من ملك السعودية، ومن الأمم المتحدة، وعقد بالفعل اجتماع الحوار الوطني، وصدر إعلان بَعَبْدَا[١٢١]، الذي أكد أهمية دعم الجيش معنويًا وماديًا بصفته «المؤسسة الضامنة للسِّلْم الأهلي، والمجسدة للوحدة الوطنية»، دون أن يتحدث عن سلاح حزب الله. ثم توقفت الاجتماعات منذ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٢ بعد طرح سليمان رؤيته، حيث رفضت قوى ١٤ آذار المشاركة في الاجتماعات بعد اغتيال اللواء وسام الحسن، رئيس شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي، في ٩ أكتوبر ٢٠١٢[١٢٢].

وقد تضمنت رؤية سليمان عناصر لم تمثل تحديًا مباشرًا لسلاح حزب الله، إذ إنها لم تَدْعُ إلى نزع سلاح الحزب، بل إلى «تنظيم» علاقته مع الجيش اللبناني، بحيث تبدأ وظيفة سلاح المقاومة بعد «بدء الاحتلال»، ونصت على أهمية التوافق من أجل «الأُطر والآليات المناسبة لاستعمال سلاح المقاومة ولتحقيق إمرته، وإقرار وضعه بتصرف الجيش، المولج حصرًا باستعمال عناصر القوة، وذلك لدعمه في تنفيذ خطته العسكرية، مع التأكيد على أن عمل المقاومة لا يبدأ إلا بعد الاحتلال».

ولم تحظ هذه الرؤية بتأييد من قوى ١٤ آذار أو حزب الله، فالخلاف بين حزب الله والقوى اللبنانية يدور حول الهدف من الحوار، حيث ترى قوى ١٤ آذار أن الحوار هدفه مناقشة كيفية نزع سلاح حزب الله، ثم صياغة استراتيجية دفاعية، بينما يرى حزب الله أن هدف الحوار هو التوصل لاستراتيجية دفاعية استنادًا لصيغة «الجيش والمقاومة والشعب»، والحوار يكون حول دور الحزب في هذه الاستراتيجية، إذ يرى نصر الله أن الحديث عن نزع سلاح الحزب «لا جدوى منه» سوى «رفع الاحتقان في الشارع»[١٢٣].

وتتعلق الملحوظة الثانية بأن تحديد الوظيفة الدفاعية لحزب الله، تطلب من

نصر الله طرح رؤية حول العلاقة بين سلاح المقاومة والجيش اللبناني، على نحو يتسق مع رؤية نصر الله للدولة اللبنانية وللجيش اللبناني، والتي تقوم على الضعف كما سبقت الإشارة، حيث طرح نصر الله معادلة «الجيش يحمي المقاومة، والمقاومة تحمي الجيش، والشعب يحمي الجيش والمقاومة»[١٢٤]، على نحو يؤسس إلى استمرار استقلال سلاح حزب الله، مع استمرار الجيش أيضًا - وفق تصوره - لكونه «ضمانة حقيقية» للسِّلْم الأهلي والدفاع عن لبنان[١٢٥].

كما لا يقتصر موقف نصر الله من المناقشات التي تدور حول سلاح الحزب، على رفض نزع السلاح فقط، وإنما رفض تقييده بسلطات الدولة، من خلال تحديد مناطق وجوده ودوره، وهذا ما نصت عليه رؤية سليمان[١٢٦].

ويشير الوزير فنيش، القيادي في حزب الله، إلى أن الحزب يرفض تحول المقاومة إلى لواء في الجيش اللبناني، على أساس أن الجيش «لا يستطيع أن يكون مقاومة»، وأن دمج المقاومة في الجيش، سيُخلُّ بطبيعة الجيش كجيش، كما أنه سيُخلُّ بطبيعة المقاومة، فقوة المقاومة - وفقًا له - ناتجة عن «أنها مندمجة مع الناس».

وترى الباحثة أن تصور نصر الله لعلاقة سلاح المقاومة بالجيش اللبناني، لم تقتصر على تنظيم العلاقة معه، وإنما امتدت إلى إعادة تعريف دور الجيش، وحصره في وظائف محددة ليس لها علاقة بالدفاع عن لبنان، بحيث يكون مَن يتولى وظيفة الدفاع هو حزب الله، إذ يرى نصر الله أن ضعف الجيش اللبناني - سواء في مواجهة إسرائيل، أو في مواجهة المخاطر من سوريا، وتدني مستوى تسليحه - يجعل وظيفته في الدفاع عن لبنان تفوق قدراته، ولذا رأى أن الوظيفة الأساسية لمؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية تنحصر في «الاحتكام إليها لمواجهة أي صدام داخلي» بين الحزب والقوى اللبنانية الأخرى في طرابلس

وغيرها، خاصة على ضوء الصراع في سوريا، أي إنه يتعامل مع الجيش كقوة مهمتها حفظ النظام والأمن الداخلي[١٢٧].

واتجه نصر الله كذلك - لطرح تصوره حول مستقبل تسليح الجيش، حيث يرى أن الولايات المتحدة لا تريد أن يكون الجيش اللبناني قويًا، واقترح تسليحه من قبل إيران، وتحدث كذلك عن إعادة بناء قدرات الجيش اللبناني من خلال نقل ما أسماه «مدرسة عسكرية للمقاومة» إلى الجيش اللبناني.

ويكشف مثل هذا التصور، عن هدف رئيس لحزب الله، خاص بالسيطرة على المؤسسات الأمنية للدولة، وعلى الدولة ككل، على نحو يضمن له توجيهها بما يحقق مصالحه كفاعل INSA، أي إنه يسعى لإعادة تعريف علاقته مع الجيش اللبناني، على نحو يضمن سيطرته على الجيش والدولة.

ورغم أن السياسات الفعلية لحزب الله عكست تراجع دور المقاومة المسلحة، الذي استقر كوظيفة رئيسة لسلاح الحزب طوال الفترة السابقة على حرب ٢٠٠٦، إلا أنه لم يعد في مكونات هويته كونه «مقاومة مسلحة لإسرائيل» بل أصبح فاعلًا مسلحًا، وانتقلت علاقته مع إسرائيل من المواجهة إلى الهدنة[١٢٨]، فقد ظلت المقاومة «شعارًا» يتم توظيفه من أجل إضفاء «شرعية على وجوده»، حيث يشير نعيم قاسم إلى أن سبب تبني حزب الله فكرة المقاومة نتج عن ظروف نشأة الحزب والتي تزامنت مع اجتياح إسرائيل للبنان، وعن «ضرورات التعبئة ضد الاحتلال وواقع لبنان»[١٢٩].

ويشير قاسم إلى أن «بقاء القدرة المقاومة» ضروري، حتى يستطيع «لبنان التصديَ للأخطار المحتملة»[١٣٠]، وهو ما يعني - كما ترى الباحثة - استمرار الاستخدام الرمزي لفكرة المقاومة في التوجهات المعلنة لحزب الله، طالما ظل هناك تصور من قبل الحزب بوجود «أخطار محتملة» من قبل إسرائيل، خاصة أن قاسم تحدث عن استمرار المقاومة «بطرق مختلفة تنسجم مع طبيعة الظروف

الميدانية - الجغرافية، وبالأساليب التي تفوّت على إسرائيل تحقيق أهدافها، وبالاستفادة من الواقع السياسي الإقليمي والدولي»[١٣١].

ثالثًا- هل يستمر هذا التغير ؟ :

يمكن القول: إن حدوث تغير في هوية حزب الله تجاه قضية مركزية بالنسبة له، مثل الصراع مع إسرائيل، يترتب عليه في الغالب استقرار التغير في الفترة التالية، نظرًا لارتفاع تكلفة عكس التغيير Reverse، خاصة إذا كان تغيرًا جوهريًا مثل حالة حزب الله، الذي تخلى عن استقلال دوره في إدارة الصراع مع إسرائيل، ودخل في هدنة طويلة المدى معها، على نحو خلق فجوة، أو عدم اتساق بين توجهاته المعلنة، ورموز هويته، وسياساته الفعلية، لا سيما أن علَم حزب الله لا يزال يحمل عبارة «المقاومة الإسلامية في لبنان»، ولا يزال تنظيمه يحوي هيكلًا خاصًا بالمقاومة الإسلامية، ونظام التنشئة الداخلية الذي - استنادًا لوضاح شرارة - ينشئ مجتمع «المقاومة».

فعكس هذا التغير، أي العودة لممارسة دور المقاومة، كما كان الوضع حتى حرب ٢٠٠٦، يظل مرتبطًا بحسابات الخطأ، وليس بقرار من حزب الله، لا سيما أن استقرار هذا التغير ارتبط بعدد من العوامل، يتعلق العامل الأول بأن هناك ارتفاعًا في تكلفة الدخول في أية مواجهة مع إسرائيل، ليس بالنسبة لحزب الله فقط، وإنما بالنسبة لإسرائيل أيضًا، خاصة مع استعادة قواعد الردع بين الجانبين، السابق الإشارة إليها. إلى جانب ذلك أصبح، من الناحية العملية، هناك منطقة عازلة بين حزب الله وإسرائيل، تقلل احتمال الاحتكاك المباشر بينهما، وتم تفعليها بتزايد عدد العمليات التي تنفذها القوات المؤقتة بالتعاون مع الجيش في الجنوب، والتي بلغ عددها ١١ ألفًا إلى جانب ٥ آلاف من الجيش اللبناني، وهو ما حال دون قدرة حزب الله على إعادة بناء نظام الأنفاق والمخازن والمعدات التي اعتمد عليها في حرب ٢٠٠٦[١٣٢].

ويرتبط بارتفاع تكلفة توجيه ضربة لحزب الله، أن وجوده في البقاع عسكريًا، ووجوده في الحكومة أصبح يرفع تكلفة أية حرب تشنها إسرائيل ضده، حيث ستعني عمليًا «حربًا ضد الدولة»، وهو ما سيمثل ضغوطًا على الولايات المتحدة التي تدعم الحكومة، والحرب ضد سوريا التي يمثل البقاع الشرقي خاصرة استراتيجية لها، وهو أمر لم يُختبر ردُّ فعلها عليه بعد[١٣٣].

ويتعلق العامل الثاني بالمصلحة الاستراتيجية لحزب الله والخاصة باستمرار بقائه كفاعل INSA، والتي لعبت دورًا في دعم التغير في سياسته تجاه إسرائيل طوال هذه الفترة، ورغم أن هذه المصلحة تشكلت بتأثير من هوية الحزب، إلا أنها أصبحت تمارس تأثيرًا مستقلًا على سياسات الحزب الخارجية، على نحو يسمح بالحديث عن اتجاه حزب الله لتغيير هويته، بما يخدم هذه المصلحة[١٣٤]. حيث أصبح حزب الله يدرك ارتفاع تكلفة المواجهة مع إسرائيل والتي قد تهدد استمرار بقائه، فهناك ارتباك في القاعدة السياسية والاجتماعية لحزب الله، وتراجع قدرتها على تحمل تكلفة أية مواجهة جديدة مع إسرائيل، ورغم أن هذه القاعدة هي قاعدة شيعية، تلتزم عقائديًا بالحزب كما يشير لذلك نعيم قاسم، إلا أن بها تناقضات، فهناك تيار شيعي لا يتفق مع الأجندة الدينية لحزب الله وينتقد علاقاته مع إيران، ولكن يؤمن بالمقاومة، ويستفيد من خدمات الحزب ويراه مصدرًا للأمن، ومصدرًا للتهديد والصراع في الوقت ذاته[١٣٥].

ومثل هذا الارتباك يحدث حين ترتفع تكلفة المواجهات التي ينخرط فيها حزب الله، خاصة فيما يتعلق بعدد القتلى. وقد بدأت بعض مؤشراته بعد زيادة تورطه في سوريا، كما سبقت الإشارة.

وينصرف العامل الثالث إلى الضغوط التي تمارسها القوى اللبنانية، والتي لم يعد الحزب قادر على خلق تحالف معها، يوفر له «شرعية» للاستمرار كفاعل مسلح، وإثني، وممثل في مؤسسات الدولة ومستقل عنها في الوقت ذاته، خاصة أن

هذه القوىٰ لم تعد تقبل باستمرار سلاح الحزب كسلاح مستقل عن الدولة، فتحالف الحزب مع القوىٰ الأخرىٰ في لبنان هش وغير قوي، بما في ذلك تحالفه مع التيار الوطني الحر الذي يقوده ميشيل عون، والذي عبر صراحة عن رفضه تدخل حزب الله في سوريا، كما سبقت الإشارة.

وينصرف العامل الرابع إلىٰ أن المرحلة التي يمر بها حزب الله كفاعل INSA لم تعد تعطي أولوية لإسرائيل، كقضية تضمن استمراره وبقاءه، بل علىٰ العكس فإن التعامل معها وفق المحددات القديمة قد يمثل تهديدًا لبقاء الحزب، كما سبقت الإشارة. حيث أصبح حزب الله ممثلًا في الحكومة اللبنانية بصورة أكبر من قبل، وأصبح مساءلًا سياسيًا عن أي استخدام منفرد لسلاحه، في مواجهة إسرائيل، وخبرة حرب ٢٠٠٦ تفيد بأن تفرده مرة أخرىٰ بقرار مواجهة إسرائيل سيرتب تكلفة سياسية قد لا يستطيع تحملها.ولعل هذا يفسر حرص الحزب علىٰ عدم السماح بوجود مناخ يسمح بالانزلاق لمواجهة مباشرة مع إسرائيل، نتيجة سوء فهم، أو سوء إدراك، أو سوء تواصل، حيث حرص الحزب علىٰ تجنب أي سوء فهْم بينه وبين إسرائيل، وهذا ما تكشف عنه واقعة الطائرة بدون طيار، التي أعلنت إسرائيل عن اختراقها مجالها الجوي في أبريل ٢٠١٣، حيث سارع نصر الله في خطاب ٣٠ أبريل ٢٠١٣، لنفي مسؤوليته عنها[١٣٦]، كما أن عملية مزارع شِبْعا التي أعلنت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلي في ٢٧ مارس ٢٠١٤، واتهمت الحزب بالمسؤولية عنها، لم يعلن الحزب علاقته بها، كما أن السيد محمد فنيش، في مقابلة الباحثة معه، لم يؤكد علاقة الحزب بهذه العملية أو ينفيها.

يعد استقرار التغير في سلوك حزب الله بعد حرب ٢٠٠٦ تجاه قضية الصراع مع إسرائيل، بداية مرحلة جديدة في دورة حياة الحزب بوصفه فاعلًا INSA ، فيما يتعلق بعلاقته بالدولة اللبنانية، وبالجيش اللبناني، علىٰ نحو قد يعيد تعريف

هويته المركبة. كما أن هذا التغير يخلق له إشكالية خاصة بشرعية الأدوار الجديدة لسلاحه والتي تبناها نصر الله، مثل الدفاع عن لبنان وتمكينه من ردع إسرائيل، كما أن حفاظ حزب الله على بقائه كفاعل INSA، بعد التغير الذي طرأ على سلوكه، لن يتحقق بالخضوع للدولة أو التبعية لها، أو بالعودة إلى حالة الاستقلال التام عنها، كما كان الوضع في بداية نشأة حزب الله في ١٩٨٢، وإنما بالبحث عن صيغة تضمن «حَزْبَنة» الدولة، وتوظيف مواردها ومؤسساتها لتحقيق غايات الحزب وأهدافه، دون المساس باستقلاله عنها كفاعل، في وضع أشبه بحالة تنظيم «الإخوان المسلمين» في مصر بعد فوز مرشحهم د. محمد مرسي في انتخابات الرئاسة في يونيو ٢٠١٢. وفي هذا الإطار يطرح حزب الله دوره في إعادة بناء الدولة، من خلال مشروع «الدولة القوية، القادرة، العادلة، المقاومة، المطمئنة التي يشعر كل اللبنانيين أنها تمثلهم»، حيث يرى أن دوره في بناء هذه الدولة دور مهم[١٣٧].

*

الهوامش

(١) ستستخدم هذه الدراسة الاسم المختصر لهذا النوع من الفاعلين باللغة الإنجليزية INSA ، نظرًا لطول الاسم العربي والاسم الإنجليزي.

(٢) تم التوصل لهذه المتغيرات في إطار مشروع بحثي تقوم به الباحثة.

(٣) حول تشكيل الحكومة انظر: «إعلان تشكيل حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي بعد خمسة أشهر من الانتظار»، فرانس ٢٤، ١٣ يونيو ٢٠١١. حول استقالة الحكومة انظر: «لبنان: رئيس الوزراء نجيب ميقاتي يعلن استقالة حكومته»، سي. إن. إن العربية، ٢٢ مارس ٢٠١٣.

(4) Ahmed Nizar Hamzeh, In the Path of Hezbollah, (New York: Syracuse Union Press, 2004), p.22.

(٥) انظر: وضاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعًا إسلاميًا، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦).

(٦) انظر : نص الرسالة المفتوحة الخاصة بحزب الله، الصادرة في ١٦ فبراير ١٩٨٥.

(٧) نعيم قاسم، حزب الله: المنهج-التجربة-المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة)، (بيروت: دار المحجة البيضاء، الطبعة الثامنة، ٢٠١١)، ص١٥٥-١٥٦.

(٨) وضاح شرارة، مرجع سبق ذكره، ص٣٣٦-٣٣٧.

(٩) يرى بول موريلاس باسيداس، أن أهمية المقاومة بالنسبة لحزب الله تسمح بالحديث عن وجود «هوية مقاومة» للحزب، ويرى بول أن هذه الهوية لم تتعارض مع الطموحات السياسية لحزب الله، وحاول منذ دخوله الانتخابات البرلمانية إضفاء طابع وطني على هذه الهوية، ولا تتفق الباحثة مع ما ذهب إليه بول، خاصة أن تحليله هذا ارتبط بالفترة السابقة على حرب ٢٠٠٦، والتي خلقت سياقًا جديدًا يعمل فيه حزب الله، وهو ما ستناقشه الباحثة في الأجزاء التالية. للمزيد حول رؤية بول، انظر:

Pol Morrilas Bassedas, «Hezbollah's Identities and their Relevance for cultural and Religious IR», ICIP Working papers , 2009/4, International Catalan Institute, Dec. 2009, Barcelona, p. 28-33.

(١٠) تبنى الموقف ذاته قياديون من التيار الوطني الحر الذي يرأسه ميشيل عون، ومن حركة أمل. انظر: مقابلة أجرتها إيمان رجب مع النائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، بيروت، ١٩ أبريل ٢٠١٤، مقابلة أجرتها إيمان رجب مع د. قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤، مقابلة أجرتها إيمان رجب مع معن بشور، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.

(١١) مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.

(١٢) استخدم الوزير محمد فنيش تعبير «المواجهة» مع إسرائيل، وليس «المقاومة»، ورأى أن «الجهد العربي الرسمي يهدف إلى كيف يخلص من المقاومة، في حين أن إسرائيل تغير من عقيدتها تأثرًا بالمقاومة»، مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.

(13) Ahmed Nizar Hamzeh, Op. Cit., p. 49-69.

(14) Ibid., p.71-72.

(15) Ibid., p.73.

(16) Ibid., p.36-39.

(١٧) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٦٢-٦٦.

(١٨) للمزيد حول تفاصيل تعاون المسيحيين مع إسرائيل استنادًا لرواية نعيم قاسم، انظر: المرجع السابق، ص٢١٠-٢١٤.

(١٩) هذه الرواية تداولتها عدة مؤلفات إيرانية وعربية أرخت لبدايات نشأة حزب الله، انظر: مسعود أسد اللهي، الإسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان نموذجًا، ترجمة دلال عباس، (بيروت: مركز الاستشارات والبحوث والدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)؛ نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره.

(٢٠) وضاح شرارة، دولة حزب الله لبنان مجتمعًا إسلاميًا، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٦)، ص٢٦٩-٢٧٠.

(٢١) نص الرسالة المفتوحة الخاصة بحزب الله، الصادرة في ١٦ فبراير ١٩٨٥.

(٢٢) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص١٥٦-١٥٨.

(23) Ahmed Nizar Hamzeh, Op. Cit., p.80-90.

(24) Ibid., p.82.

وانظر مقابلة حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله مع قناة الجزيرة، ٢١ يوليو ٢٠٠٦، حيث أكد خلال المقابلة على أن حزب الله لم يأخذ الرهائن، وأن حركة الجهاد لا تتبع حزب الله تنظيميًا.

(٢٥) وضاح شرارة، مرجع سبق ذكره، ٣٦٤-٣٦٨. للمزيد حول العمليات التي نفذها حزب الله، انظر: المركز العربي للمعلومات، موسوعة حزب الله: المقاومة والتحرير، التاريخ العسكري وأبرز العمليات الاستشهادية ١، الجزء الثاني، جريدة السفير، بيروت، ٢٠٠٦؛ المركز العربي للمعلومات، موسوعة حزب الله: المقاومة والتحرير، التاريخ العسكري وأبرز العمليات الاستشهادية ٢، الجزء الثالث، جريدة السفير، بيروت، ٢٠٠٦.

(٢٦) يشير نعيم قاسم أنه مع انسحاب مايو ٢٠٠٠ حمل حزب الله الدولة اللبنانية مسؤولية محاكمة العملاء من خلال القضاء اللبناني، والذين بلغ عددهم حوالي ٢٠ ألف عميل. انظر:نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٢١٢-٢١٣.

(٢٧) المرجع السابق، ص١٤٥-١٤٧.

(٢٨) المرجع السابق، ص١٦٦-١٦٧.
(٢٩) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.
(٣٠) للمزيد انظر: المرجع السابق، ص١٦٠-١٦٢.
(٣١) المرجع السابق، ص٢٤.
(٣٢) المرجع السابق، ص٢٠٥-٢٠٨.
(٣٣) كما يرى جيمس وورال، أن حزب الله أعاد تعريف المقاومة حتى لا تكون فقط مرتبطة بالاحتلال الفعلي، وإنما أيضًا بـ «استمرار التهديد» الإسرائيلي للبنان، انظر:

James Worrall, «Reading Booth in Beirut:Is Hizbollah an Emancipatory Actor?», Studies in Conflict and Terrorism, 36:3, p.242.

(٣٤) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.
(٣٥) للتفاصيل انظر: المرجع السابق، ص١٨٥-١٨٦.
(36) Ahmed Nizar Hamzeh, Op. Cit., p.48.
(٣٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢ أغسطس ٢٠١٣.
(٣٨) نفسه.
(٣٩) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٠.
(٤٠) مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.
(٤١) نفسه.
(٤٢) نفسه.
(٤٣) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠٠٩.
(٤٤) صرح محمد فنيش، القيادي في حزب الله، بأنه «تغيرت وسائل المقاومة، ولكن لم يتوقف الصراع». مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.
(٤٥) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٢.
(٤٦) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٠.
(٤٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٢.
(٤٨) مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.
(٤٩) انظر خطابات السيد حسن نصر الله في تواريخ: ١٤ أغسطس ٢٠٠٩، وخطاب ١٤ أغسطس ٢٠١٠، وخطاب ١٤ أغسطس ٢٠١١.

(٥٠) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠٠٩.
كما كرر السيد نصر الله المعنى نفسه في خطابات عدة، منها خطاب ١٤ أغسطس ٢٠١٠، الذي صرح فيه بأنه «إذا ضربتم أرضنا سنقاتل»؛ وخطاب ١٤ أغسطس ٢٠١١، حين صرح بأنه «نحن لسنا طلاب حرب، نحن جماعة تدافع عن بلد وعن كرامة، ولكن لو وقعت الحرب مسؤوليتنا هي أن نواجهها».
(٥١) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٠.
(٥٢) مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.
(٥٣) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.
(٥٤) أكد ذلك قياديون من التيار الوطني الحر الذي يرأسه ميشيل عون، ومن حركة أمل. انظر: مقابلة إيمان رجب مع النائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، بيروت، ١٩ أبريل ٢٠١٤، مقابلة إيمان رجب مع د. قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤، مقابلة إيمان رجب مع معن بشوري، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤، مقابلة إيمان رجب مع حسن منيمنة، وزير سابق، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤.
(٥٥) انظر: نص البيان الخاص باجتماع الحوار الوطني، بيروت، في ١١ يونيو ٢٠١٢.
(٥٦) أكد ذلك عدد من المواطنين اللبنانيين في بيروت الشرقية والغربية. كما تبنى الموقف ذاته قياديون من التيار الوطني الحر الذي يرأسه ميشيل عون، ومن حركة أمل. انظر: مقابلة إيمان رجب مع النائب ناجي غاريوس، النائب عن التيار الوطني الحر في مجلس النواب، بيروت، ١٩ أبريل ٢٠١٤، مقابلة إيمان رجب مع د. قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤، مقابلة إيمان رجب مع معن بشوري، الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي في لبنان، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤، مقابلة إيمان رجب مع حسن منيمنة، وزير سابق، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤.
(٥٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٢.
(٥٨) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢٥ مايو ٢٠١٣.
(٥٩) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٢.
(٦٠) انظر على سبيل المثال، «رجل الدين السني أحمد الأسير يهدد باللجوء إلى (الخيار العسكري) ضد (حزب الله)»، فرانس ٢٤، ٢٠ يونيو ٢٠١٣: http://www.france24.com/ar/20130619
(٦١) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢٥ مايو ٢٠١٣.
(٦٢) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢ أغسطس ٢٠١٣.

(٦٣) «ميشال سليمان يدعو حزب الله إلى وقف مشاركته في المعارك في سوريا»، ٢٠ يونيو ٢٠١٣، فرانس ٢٤: http://www.france24.com/ar/20130620

(٦٤) «الحريري: نصر الله يختزل الدولة ويقاتل بسوريا بفتوى خامنئي»، ١٥ يونيو ٢٠١٣، سي. إن. إن العربية: http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/6/15/hariri.nasrallah/index.html

(٦٥) «الحريري: حزب الله يكرر بسوريا أفعال إسرائيل بلبنان»، ٢٠ مايو ٢٠١٣، سي. إن. إن العربية: http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/5/20/hariri.hezbullah/index.html

(٦٦) «عون ضد تدخل حزب الله في سوريا..نرفض (الستين) ولسنا مع (التمديد)»، النهار، ٢١ مايو ٢٠١٣.

(٦٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢ أغسطس ٢٠١٣.

(٦٨) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٣٠ أبريل ٢٠١٣.

(69) Jeremy Ghez, «Alliances in the 21st Century : Implications for US-European Partnership» , Occasional Papers, RAND, p.5-11.

(70) Maja Zehfuss, Constructivism in International Relations: The Politics of Reality (Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p.40.

(71) Ibid., p.57.

(٧٢) خطاب السيد حسن نصر الله، ٢١ يوليو ٢٠٠٦.

(٧٣) لاحظت الباحثة في أثناء العمل الميداني في لبنان، أن هناك إدراكًا من القوى المتحالفة مع حزب الله، لا سيما حركة أمل والتيار الوطني الحر للطابع البراجماتي للحزب، فوفق تعبير قبلان قبلان القيادي في حركة أمل « حزب الله براجماتي مثل أمل فيما يتعلق بمصلحة البلد». انظر: مقابلة أجرتها إيمان رجب مع قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤.

(٧٤) المرجع السابق، ص١١.

(٧٥) «أمين حزب الله السابق: مَنْ يُقتل من الحزب بسوريا ذاهب لجهنم»، ٢٦ فبراير ٢٠١٣، موقع العربية نت: http://www.alarabiya.net/articles/2013/02/26/268361.html

(٧٦) «الجيش الحر: لدينا أسرى من حزب الله»، إيلاف، ٢٦ مايو ٢٠١٣:
elaph.com/Web/news/2013/5/814289.html

(٧٧) المجموعة الدولية للأزمات، «طبول الحرب .. إسرائيل ومحور المقاومة»، تقرير الشرق الأوسط، رقم ٩٧، ٢ أغسطس ٢٠١٠، ص١٩-٢٠.

(٧٨) تحدث نصر الله عن ذلك في خطابه الذي ألقاه في تاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١١.

(٧٩) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٠.

(٨٠) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١١.

(٨١) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(٨٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ١ يوليو ٢٠١٠، و٢٨ فبراير ٢٠١١، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.
انظر كذلك: تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، بتواريخ: ٢٦ فبراير ٢٠١٠، و١ يوليو ٢٠١٠، و٢٧ فبراير ٢٠١٣، و١٤ نوفمبر ٢٠١٢،مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(٨٣) انظر تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، طوال الفترة ٢٦ فبراير ٢٠١٠- ١١ نوفمبر ٢٠١٢، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(٨٤) ينفذ هذه الهجمات في العموم مدنيون، استنادًا لتقارير الأمين العام، وهناك تقديرات بأنهم تابعون لحزب الله أو يخدمون حزب الله، فتعطيل عمل اليونفيل يخدم الحزب، ولكن من الواضح أن حزب الله تجنب تحمل المسؤولية المباشرة عنها كما أنه لا يصدر بيانات تدين أو تتبنى هذه الهجمات، كما أن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، تفيد بأنه في بعض الحالات من يقطع طريق الدوريات يدعي أنه ينفذ أوامر السلطات المحلية البلدية، التي يسيطر على تشكيلها حزب الله، انظر: المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص١٨.

(٨٥) المرجع السابق، ص٢٣.

(٨٦) أقر هذه الوثيقة المؤتمر الثامن لحزب الله، وهي تبين الرؤية السياسية للحزب.

(٨٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢ أغسطس ٢٠١٣.

(٨٨) نفسه.

(٨٩) نفسه.

(٩٠) نفسه.

(٩١) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

(٩٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ١ نوفمبر ٢٠١٠،مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(٩٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ٢٨ فبراير ٢٠١١، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(٩٤) تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، في تاريخي: ٢٨ فبراير ٢٠١٢، و١٤ نوفمبر ٢٠١٢، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(٩٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ١ نوفمبر ٢٠١٠، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(٩٦) انظر على سبيل المثال: «رجل الدين السني أحمد الأسير يهدد باللجوء إلى (الخيار العسكري) ضد (حزب الله)»، فرانس ٢٤، ٢٠ يونيو ٢٠١٣: http://www.france24.com/ar/20130619

(٩٧) شفيق شقير، «معركة القصير السورية: تبعات تدخل حزب الله اللبنانية والإقليمية»، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ مايو ٢٠١٣:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/20135711716642298.htm

(٩٨) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص١١٢-١١٣.

(٩٩) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٢.

(١٠٠) لم تعترض القيادات اللبنانية المنتمية لقوى ٨ آذار الذين قابلتهم الباحثة، على استخدام هذا التعبير.

(١٠١) مقابلة أجرتها إيمان رجب مع السيد محمد فنيش، وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، عن حزب الله في حكومة تمام سلام، بيروت، ١٧ أبريل ٢٠١٤.

(١٠٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، في تاريخي: ٢٦ فبراير ٢٠١٠، و٢٦ يونيو ٢٠١٣، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

وذلك مع ملاحظة وجود «درجة من التوتر» خاصة على طول الخط الأزرق (الحدود مع إسرائيل)، بسبب الفصائل الفلسطينية المسلحة الموجودة في مخيمات اللاجئين في الجنوب، والتي تدخل في اشتباكات مسلحة مع بعضها، مثل الاشتباك المسلح الذي وقع بين عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة في ٨ أبريل ٢٠١٠. كما تنفذ عمليات ضد إسرائيل، ومن ذلك إطلاق عناصر من جماعة فتح الإسلام صواريخ من حولا جنوب لبنان إلى داخل إسرائيل في أكتوبر ٢٠٠٩. انظر: تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، في تواريخ: ١ يوليو ٢٠١٠، ١ نوفمبر ٢٠١٠، ١٤ نوفمبر ٢٠١١، ٢٨ يونيو ٢٠١٢، مجلس الأمن الدولي-الأمم المتحدة.

(١٠٣) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص١٠.

إلى جانب ذلك، لم يتجه حزب الله - ورغبة منه في تجنب توفير أي مبرر لإسرائيل لشن حرب ثالثة - إلى القيام بأي عمل مباشر ضد إسرائيل من داخل لبنان في أثناء حرب غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩، واكتفى بانتقاد مصر، دون أن ينفي ذلك تقديمه الدعم اللوجستي لحماس وللفصائل الفلسطينية، وهو ما أكده الحزب بعد إعلان مصر إدانتها خلية حزب الله في مصر في ٢٨ ابريل ٢٠٠٩، بتهريب الأسلحة إلى غزة ومهاجمة مواقع سياحية في سيناء وإطلاق النار على السفن بالسويس، حيث صرح نصر الله في ١٤ أغسطس ٢٠٠٩، بأنه «إذا كانت مساعدة الفلسطينيين تهمة، فنحن نعتز ونفتخر بهذه التهمة»، وأوضح أن سامي شهاب المتهم من قبل السلطات المصرية، قدم دعمًا لوجستيًا للإخوان الفلسطينيين في نقل الرجال والعتاد إلى المقاومة في فلسطين، انظر: المجموعة الدولية للأزمات، «طبول الحرب .. إسرائيل ومحور المقاومة»، مرجع سبق ذكره، ص٣؛ «السيد نصر الله: التهم المصرية افتراء ولا نستحي بدعم الفلسطينيين»، ١٠ أبريل ٢٠٠٩، موقع قناة المنار:

http://www.almanar.com.lb/NewsSite/NewsDetails.aspx?id=81168&language=ar

(١٠٤) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه المعركة، انظر:

«Lethal Clash at Israeli-Lebanon Border», New York Times, August 3, 2010.

(١٠٦) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٠.

(١٠٧) «حرب باردة بين حزب الله وإسرائيل بالسباق على بنك الأهداف»، العربية نت، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٩.

(١٠٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ٢٦ يونيو ٢٠١٣، مجلس الأمن الدولي-الأمم المتحدة.

(١٠٩) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

(١١٠) هادي الأمين، «سوريا : خريف مشروع المقاومة»، الحياة، ١٦ يوليو ٢٠١٣.

(١١١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، في تاريخي: ٢٦ فبراير ٢٠١٠، و١ نوفمبر ٢٠١٠، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(١١٢) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠٠٩.

(١١٣) نفسه.

(١١٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ١ يوليو ٢٠١٠، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(115) Jonathan Levinson, «Rubber Match: a third Lebanon War», Small Wars and Insurgencies , Vol.23, No.2, May 2012, p.311; Dag Henriksen, «Deterrence by Default? Israel's Military Strategy in the 2006 War against Hizbullah», The Journal of Strategic Studies, Vol.35, No.1, Feb.2010, pp.108-117.

(١١٦) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص٢.

(١١٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠٠٩.

(١١٨) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٥٥٩، ١٨ إبريل ٢٠١٣، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(١١٩) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، في: ٢٨ فبراير ٢٠١١ و١٤ نوفمبر ٢٠١١، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(١٢٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، في تاريخي: ٢٨ فبراير ٢٠١١ و١٤ نوفمبر ٢٠١١، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(١٢١) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ٢٨ يونيو ٢٠١٢، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

ونص الإعلان في ١١ يونيو ٢٠١٢ على مواصلة تنفيذ بنود اتفاق الطائف، وتحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الإقليمية والدولية وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الإقليمية، والحرص على ضبط الأوضاع حول الحدود اللبنانية-السورية، والالتزام بالقرار ١٧٠١،

ودعم الجيش معنويًا وماديًا بصفته «المؤسسة الضامنة للسلم الأهلي والمجسدة للوحدة الوطنية»، ومن الواضح سيطرة تأثيرات اشتباكات شمال لبنان على البيان كما أنه لم يشر لسلاح حزب الله، انظر: البيان الخاص باجتماع الحوار الوطني، مؤسسة الرئاسة اللبنانية، ١١ يونيو ٢٠١٢.

(١٢٢) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ١٧٠١، ٢٧ فبراير ٢٠١٣، مجلس الأمن الدولي - الأمم المتحدة.

(١٢٣) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨ .

(١٢٤) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٠.

(١٢٥) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ١٤ أغسطس ٢٠١٢.

(١٢٦) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ٢٥ مايو ٢٠١٣.

(١٢٧) نفسه.

(١٢٨) تجدر الإشارة إلى اتجاه حزب الله لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية في أوروبا مثل تفجير يونيو ٢٠٠٦ في بلغاريا، وتفجير قبرص في يوليو ٢٠١٢، انظر:

Mathew Levitt, «Iran's support for Terrorism in the Middle East», The Washington Institute for Near East Policies, 25 July 2012.

(١٢٩) نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٤٤٣-٤٤٤.

(١٣٠) المرجع السابق، ص٤٥٠.

(١٣١) المرجع السابق، ص٤٤٨-٤٥٢.

(132) Jonathan Levinson, Op. Cit., p.310.

(١٣٣) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص٤.

(١٣٤) لاحظت الباحثة في أثناء العمل الميداني في لبنان، أن هناك إدراكًا من القوى المتحالفة مع حزب الله، لا سيما حركة أمل والتيار الوطني الحر للطابع البراجماتي للحزب، فوفق تعبير قبلان قبلان القيادي في حركة أمل «حزب الله براجماتي مثل أمل فيما يتعلق بمصلحة البلد». انظر: مقابلة أجرتها إيمان رجب مع قبلان قبلان، عضو هيئة الرئاسة في حركة أمل ورئيس مجلس الجنوب، بيروت، ١٨ أبريل ٢٠١٤.

(١٣٥) المجموعة الدولية للأزمات، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(١٣٦) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، موقع قناة المنار، ٣٠ أبريل ٢٠١٣:

http://www.almanar.com.lb/adetails.php?eid=480369&cid=21&fromval=1

(١٣٧) خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في ١٤ أغسطس ٢٠٠٦.

انظر أيضًا: نعيم قاسم، مرجع سبق ذكره، ص٤٨٤-٤٨٨.

● ○ ●